الفصل الثالث

محطات الموقف السعودي من الجزر

مقدمة :

يجب ان نقرر ابتداء خمسة ملاحظات على الموقف السعودى.

الأولى : وأن الخطابات المتبادلة التى أرفقها مجلس الوزراء المصرى يوم ٩/ ٤/ ٢٠١٦ مع بيانه حول الجزر تتحدث عن مطالبات سعودية وموافقة مصرية بين سبتمبر ١٩٨٨ ومارس ١٩٩٠ ثم انقطعت المراسلات بعد ذلك ولم تظهر منذ ١٩٥٧ حتى ١٩٨٨ مما يتطلب بحثا وتحليلا لذلك.

الثانية : هي أن ما ادعاه البعض دعما لدفاعه عن سعودية الجزر استنادا الي اشارة احد الباحثين الذي انتقي منه ما سطره من ان السعودية طالبت بالجزر في وثيقة لمجلس الامن فقد تبين لنا أن رقم الوثيقة صحيح ولكن مضمونها غير صحيح فهي شكوي سعودية بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٥٧ الي مجلس الآمن ضد توغل مدمرة اسرائيلية الي اقل من ميل بحري من قرية علي الساحل السعودي لخليج العقبة(أوردنا المستند بنصه الانجليزي في الملاحق)

الثالثة : هى أن السعودية لم تطالب مطلقا بهذه الجزر ولم تدعى ملكيتها لها فى أى وقت من الأوقات وبالتالى لم تقدم أى وثيقة تثبت بها ملكية هذه الجزر ولم تنازع حق مصر فيها، بل إن السفير السعودى برأ ساحة بلاده مما أعلنته الحكومة المصرية فى بيانها وقال «أن الحكومة هى التى سلمتنا الأوراق التى تظن أنها تثبت ملكيتنا لها».

الرابعة: أن الحكومة المصرية ألقت بكل ثقلها وراء قضية إثبات أن الجزر سعودية بشكل يثير التساؤلات مما قطع أى شك فى أن تقوم منازعة بين

الحكومتين المصرية والسعودية حول الجزر وإنما المشكلة بدأت بين الحكومة المصرية والشعب المصرى واتخذت الحكومة موقفا معاديا بصور مختلفة ممن يتمسكون بمصرية الجزر ومنعتهم من التعبير عن رأيهم وتولى فريقها حملة تخوين وسب فى الفريق الآخر وكان الأولى أن يعلق هذا الفريق على الفريق المسعود هذه الأوصاف، ولكن الشعب خسر ما تبقى من وحدته، واهتزت صورة المملكة وعلاقتها بالنظام ليس الوطن عند الجمهور يصرف النظر عن محاولات النظام الساذجة تصوير العكس وكانت قمة المأساة رفع المتسعودين للعلم السعودى بمناسبة الاحتفال بتحرير سيناء فى ٢٥ أبريل[١] ولاشك أن تيران وصنافير جزء جغرافى وجيولوجى من شبه جزيرة سيناء التى صارت جرح مصر الدامى[٢].

(١) الأهرام والشروق ٢٦ أبريل ٢٠١٦ وكانت صورة السيسى مع علم السعودية مع أنصار النظام الذين حشدهم من البلطجية المأجورين الذين يطلق عليهم «المواطنون الشرفاء» مما لقى استياءا شديدا خاصة وأنهم تظاهروا على سلم نقابة الصحفيين وأعاقوا الصحفيين عن الاعتصام والاجتماع داخل نقابتهم وبعد اقتحام الشرطة لمقر النقابة. تابع الأزمة وتطورتها الأهرام ٢٦ – ٣٠ أبريل وحتي منتصف مايو.

(٢) تطوع الدكتور فاروق الباز عالم الفضاء المصرى بوكالة ناسا فافتى بما يلى: – أن الجسر المقترح لا ضرورة له لأن الارض تتحرك فى الجزيرة شرقا فالافضل الاتفاق على تطوير الموانى المصرية. – لن يؤثر تسليم الجزيرتين على السيادة المصرية على مضيق باب المندب (وهذا يناقض الواقع تماما). – هناك جهل عام وحقيقى بمعرفة حدود مصر طال الطبقات المتعلمة وجهل سياسى فى التعامل مع الازمات وأن الحدود الجيولوجية الطبيعية توضح لمن هاتين الجزيرتين وانهما يقعان فى الحدود الدولية التابعة للسعودية ولكن الاعلان عن ذلك الآن خطأ سياسى لأن الشعب لا يثق فى الحكومة ولابد من اشراك المواطن فى الأزمة. – لقاء فاروق الباز فى الأهرام المنشور على ص٢٣ يوم ١٩ أبريل ٢٠١٦.

الخامسة: أن الأوراق المعلنة مع البيان حول الجزر قدمت وكأنها وثائق إثبات ملكية لتوهم القارئ غير المتخصص بصحة موقفها فى شكل يدعو إلى الرثاء.

وقد قدمت الحكومة ٩ أوراق/ وثائق، زعمت أنها وثائق إثبات ملكية السعودية. كما أن مركز معلومات مجلس الوزراء أعاد تأكيد هذه الأوراق. وبتحليلها جميعا ظهر أن بعضها إجرائى سبق وحشد فى هذا السياق لبناء الوهم، وبعضها نشك فى مصداقيته على ضوء فحص جوانب كثيرة وقراءة متمعنة فى الأوراق، وسوف نفنده فى حينه، والباقى يدعم حق مصر وليس السعودية.

السادسة: تسويق الوهم اتضح فى فحص الأوراق التسعة [1]:

١- **الورقة الأولى** : هى اتفاقية رفح لتحديد حدود مصر الشرقية بين مصر والدولة العثمانية نتيجة الصراع على توسيع النفوذ بين الدولة العثمانية صاحبة الولاء على المنطقة كلها، وبين بريطانيا الدولة المحتلة لمصر والراغبة للقوة الوهابية الناشئة فى الدراعية منذ ١٩٠٢. تاريخ اتفاقية رفح هو ١٩٠٦ وهى قبل نشأة السعودية بثلاثة عقود وتؤكد على تبعية خليج العقبة ومدخله بجزره لمصر تأكيدا على حدود مصر فى سجل علماء الحملة الفرنسية عام ١٨٠٠ واتفاقية لندن ١٨٤٠ والمراسيم السلطانية لتتويج حكام مصر الخديوية. ومن العار أن تقدم هذه الوثيقة من الجانب المصرى التى اعتمدت عليها مصر فى معركة استرداد طابا ١٩٨٩.

(١) نشرت هذه الأوراق فى الأهرام واليوم السابع يوم ١٠/ ٤/ ٢٠١٦.

٢- **الورقة الثانية**: هى برقية السفارة الامريكية رقم ٣٣ من وثائق الخارجية الأمريكية لعام ١٩٥٠ وهى رسالة من السفير الأمريكى فى القاهرة جيفرى كافرى مؤرخة ٣٠ يناير ١٩٥٠ ومرسلة إلى وزير الخارجية الأمريكية وصورة منها إلى القنصلية الأمريكية فى جدة، وصورة أخرى إلى السفارة فى تل أبيب تقول الرسالة التى قدمها مجلس الوزراء المصرى (باللغة الانجليزية) على أنها وثيقة تثبت اعتراف الولايات المتحدة بأن الجزر سعودية أن وزارة الخارجية المصرية بعثت إليه هذا الصباح بمذكرة تقول أنه فى ضوء بعض التحركات الإسرائيلية نحو جزر تيران وصنافير فى البحر الأحمر على مدخل خليج العقبة، فإن الحكومة المصرية، بالتوافق التام مع الحكومة السعودية قد احتلت هذه الجزر، وتقول المذكرة المصرية وإذا كان هذا العمل قد اتخذ كإجراء وقائى ضد أى هجوم محتمل أو انتهاك للحقوق المصرية وكذلك حقوق السعودية مادامت الجزر تقع على مسافة أقل من ثلاثة أميال بحرية من الساحل المصرى فى سيناء وعلى بعد حوالى أربعة أميال بحرية من الساحل السعودى. وورد بالمذكرة المصرية أن هذا العمل لن يمس المرور البرئ بين الجزر والساحل المصرى فى سيناء وأن المرور سيظل حرا كما كان فى الماضى، وفقا للممارسات والقواعد الدولية.

هذه المذكرة تنقل مذكرة الخارجية المصرية التى أكدت بوضوح أن الجزر مصرية ولكنها لم تستبعد حقوق للسعودية مادامت الجزر تقع قريبا من الساحل السعودى، ولكن وقوع الجزر أقرب إلى الساحل المصرى يجعل حق مصر أغلب خاصة فى الملكية وسوف نعود مرة أخرى إلى هذا الموضوع

لاحقا، لكن يهمنا فى هذا المقام أن نؤكد على أن هذه الوثيقة لصالح مصر وليس السعودية كما قدمتها الحكومة المصرية وتمنت أن تخدم غرضها وهو إلحاق الجزر بالسعودية، ولم يرد بالأوراق رد من الخارجية الأمريكية على المذكرة المصرية. معنى ذلك أن البرقية لها طابع اجرائي مادامت تنقل المذكرة المصرية وكان الأولى أن تورد المذكرة المصرية نفسها التى نقلت منها البرقية، ولكن ارفاق البرقية الأمريكية وباللغة الانجليزية يوهم الرأى العام أن هناك اعترافا أمريكيا بسعودية الجزر وهو موقف يثير الرثاء ويثير أكثر من ذلك لدى الأجيال القادمة.

٣- القرار الجمهورى رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٠ بشأن نقاط الأساس المصرية على البحر المتوسط والاحمر وأردف مجلس الوزراء تعليقا على هذا القرار «والذى لم يضمن الجزيرتين ضمن السيادة المصرية» ثم زيادة فى التضليل يورد أن هذا القرار صحيح ومنشور فى الجريدة الرسمية العدد رقم ٣ فى ١٨/ ١/ ١٩٩٠ وينشر القرار فى الصحف خاليا من هذه العبارة الخاصة بالجزر بالطبع ،فيما أضيف أنه لم يتضمن الجزيرتين .

٤- وكما يرى القارئ فى الملاحق أن القرار يوضح فقط خطوط الاساس التى يقاس منها البحر الإقليمى والمنطقة الاقتصادية الخالصة، وجميع القرارات من هذا النوع هى مجرد طريقة للقياس لاغير.

٥- ثم يكمل مجلس الوزراء بورقة أخرى ليوهم بكثرة الوثائق وهى مذكرة البعثة المصرية فى نيويورك فى ٢/ ٥/ ١٩٩٠ ومرفق بها القرار الجمهورى المشار أليه المنشور فى ١٨/ ١/ ١٩٩٠ أى قبل ذلك بأربعة أشهر

لإبلاغ الأمم المتحدة وهو إجراء روتينى تفعله كل دول العالم تنفيذا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وهى قواعد معيارية لخطوط الأساس وإحداثيات هذه الخطوط بصرف النظر عن الواقع الذى يسفر عنه الترسيم. فما أهمية إيراد هذا الإبلاغ الروتينى إلا أن يكون إيهاما بكثرة «الوثائق» المزعومة.

٦- ولايقل ادعاءا عن ذلك إيراد ورقة أخرى هى مذكرة الأمم المتحدة فى ٢٥/ ٣/ ٢٠١٠ التى تفيد استلامها للمذكرة السعودية المتضمنة المرسوم الملكى المحدد لخطوط الاساس السعودية وهى مذكرة روتينية أخرى، وهذه المرة عليها ملاحظتان خطيرتان:

الأولى: ماعلاقتنا بمذكرة الأمم المتحدة التي تفيد استلام مذكرة دولة أخرى.

الثانية: وهى الاخطر أن مجلس الوزراء أضاف وهو يشير إلى هذه المذكرة السعودية أن الجزيرتين ضمن المياه السعودية، وهذه فرية كبرى لا تليق بمجلس الوزراء فى مصر العظيمة

أولاً : المحطة المفصلية الأولى عام ١٩٥٠

حيث أشير إلى أن قيام إسرائيل بعد هزيمة الجيوش العربية عام ١٩٤٨ ثم استيلائها على ام رشرش المصرية فى مارس ١٩٤٩ انتهاكا لخطوط الهدنة التى وقعتها مصر معها فى رودس فى فبراير من ذلك العام فارادت مصر أن تحكم سيطرتها العسكرية على مدخل خليج العقبة فنقلت وحدات من

الجيش المصرى إلى الجزر وفسر ذلك فى هذه الاشارات علي أن مصر اتفقت مع السعودية على احتلال الجزر دون أن تملكها وقيل فى هذه الرواية الكثير منها أن مصر هى التى عرضت على السعودية مادامت الجبهة العربية متفقة على وقف التقدم الصهيونى ومن الروايات الأخرى أن الملك عبدالعزيز هو الذى وضع الجزر خوفا من احتلال إسرائيل لها وتوريط السعودية فى الصراع معها خاصة وأن السعودية لم تشترك فى حرب ١٩٤٨ ولم توقع اتفاق الهدنة. هذه الاشارات غير منطقية لأنه لايوجد اتفاق اصلا بين مصر والسعودية والصحيح كما سيتضح من الوثائق حالا أن مصر اخطرت السعودية بوجودها العسكرى فى الجزر وهى ملكها بسبب قرب السعودية من الجزر وربما خشيت مصر أن تؤلب بريطانيا وأمريكا السعودية ضد مصر فى هذا الموقف الدقيق كما ان ابلاغ السعودية كان شفويا وبعد نقل القوات المصرية باسابيع وعلى الذين يدعون وجود هذا الاتفاق أن يبرزوه ولم نسمع عنه إلا من المصادر المصرية التى دافعت عن التنازل عن الجزر إلى السعودية فى ابريل ٢٠١٦.

ومما يذكر أن السعودية كانت قد أعلنت المرسوم الملكى السعودى فى ٢٨ / ٥/ ١٩٤٩ الذى وضعه خبيران امريكيان هما مانلى هيدسون ومساعده دك يانج (ولذلك اشار المرسوم السعودى إلى الخليج الفارسى وليس العربى) وهما خبراء شركة ارمكو الامريكية[1]. وهذان الخبيران كانا مستشارين سابقين للنقراشى باشا رئيس وزراء مصر عندما عرضت القضية المصرية على مجلس الأمن عام ١٩٤٦ وقد وضع المشروع السعودى أصلا

(١) حامد سلطان، القانون الدولى العام فى وقت السلم، طبعة ١٩٦٢.

لرعاية مصالح أرمكو ولم يراعى مصالح المملكة وسواحلها الممتدة على الخليج العربى والبحر الاحمر وخليج العقبة والذى احتسب البحر الاقليمى باثنى عشر ميلا بحريا بينما جعل المنطقة المتاخمة ستة اميال فقط . وقد صدر المرسوم الملكى المصرى فى ١٥/ ١/ ١٩٥١ مستوحى من المرسوم السعودى وفى يناير ١٩٥٨ صدر مرسوم سعودى يحدد البحر الاقليمى ايضا بأثنى عشر ميلا وكذلك القرار الجمهوري المصرى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٨ في نفس الاتجاه.

ومما يذكر أن المرسوم السعودى الصادر عام ١٩٤٩ صدر دون معارضة أو احتجاج من الحكومتين الامريكية والبريطانية بينما المرسوم المصرى عام ١٩٥١ احتجت عليه بريطانيا فى ٢٣/ ٥ وأمريكا فى ٤/ ٦ وطالبت بألا يزيد عرض البحر الاقليمى عن ٣ اميال.

ومن الواضح أن الاتفاق المزعوم أو الاذن السعودى لمصر باحتلال الجزر عام ١٩٥٠ لابد أن يفسر فى ضوء موقف مصر من إسرائيل وهو أن مصر كانت قد أعلنت وجود حالة حرب بينها وبين إسرائيل يوم قيام إسرائيل وانها ستفرض حصارا بحريا لمنع مرور المهربات الحربية والسفن الاسرائيلية والسفن الموالية لها وكذلك المحايدة التى تمر فى الاسكندرية وبورسعيد والسويس وشملت منطقة العمليات تيران وصنافير وأنشأت مصر محكمة الغنائم برئاسة أحمد باشا صفوت رئيس استئناف الاسكندرية [1]، كما

(١) أنظر مقالته حول محكمة الغنائم وتشكيلها وفق أوامر الحاكم العسكرى فى المجلد الخامس من المجلة المصرية للقانون الدولى، ص٢٨ وما بعدها فى المجلة.

دخلت مصر فى الجدل الدبلوماسى بين مصر وفرنسا حول وجود حالة حرب تبرر الغنائم.

فإذا كانت مصر قد أعلنت عام ١٩٥١ أن جرفها القارى يمتد إلى ١٢ ميلا وأن السعودية اعلنت عام ١٩٤٩ ذلك أيضا فلماذا لم يتم فك الاشتباك بين المرسومين المصرى والسعودى على الأرض فى ذلك الوقت ولماذا لم تحتج السعودية وانما احتجت بريطانيا وامريكا دفاعا عن مصالحهما فى السعودية علما بأن الدول فى تلك الفترة كان يتعين عليها أن تتوافق فيما بينها إذا تعاكست اعلاناتها حول الجرف القارى[1].

ويهمنا فى هذه النقطة أن نمحص علاقة السعودية بالجزيرتين بعد أن قررت مصر فور احتلال إسرائيل لأم رشرش وصدور برقية وسيط الأمم المتحدة رالف بانش إلى رئيس مجلس الأمن فى ٢٢ مارس ١٩٤٩ والتى أكد فيها أن إسرائيل أحتلت هذا الموقع التابع لمصر وانتهكت خطوط الهدنة فى تلك المنطقة والتى وقعت قبل هذا التاريخ (٢٢ مارس ١٩٤٩) بعدة أيام، نقلت مصر قوات عسكرية إلى جزيرة تيران وصنافير حتى تحكم سيطرتها على مدخل خليج العقبة. فى هذه النقطة تقول الاشارات المتداولة أن مصر أخطرت السعودية وهذا اجراء طبيعى لا يفهم منه أن مصر استأذنت السعودية فى احتلال جزر تابعة لها والدليل على ذلك أن رد الملك عبدالعزيز على مذكرة الخارجية المصرية كان تعبيرا عن الامتنان لمصر التى تصدت

(١) مقالة القاضى برينتون فى الجزء الأجنبى من المجلة العدد السادس عام ١٩٥٠ ص ١٦٥ – ١٧٧ عام ١٩٤٩ والجدل الدبلوماسى مع فرنسا حول حالة الحرب والاثار المترتبة عليها فى سلوك مصر وهو جدل استمر حتى عام ١٩٦٧ نفس العدد ص٢٣٥ – ٢٦٠ .

للخطر الصهيونى ولذلك أرادت مصر أن تبدد الشكوك حول احتمال منازعة السعودية أو احتجاجها على وجود قوات مصرية قريبة من سواحلها وأن كانت على جزيرتين تابعتين لمصر فأرسلت الخارجية المصرية مذكرة إلى الحكومة البريطانية بوصفها الدولة التى تمون قواتها فى الأردن عن طريق ميناء العقبة وتمر إلى البحر الأحمر عبر مضيق تيران وجاء بالمذكرة أنه «بالنظر إلى المحاولات التى ظهرت من جانب السلطات الإسرائيلية بالنسبة لجزيرتى تيران وصنافير بمدخل خليج العقبة أمرت الحكومة المصرية، وذلك بالاتفاق التام مع حكومة المملكة العربية السعودية، باحتلال الجزيرتين احتلالا فعلياً[1]. هذه المذكرة المؤرخة ١٨ يناير ١٩٥٠ تشير إلى الاتفاق التام مع السعودية وإلى احتلال الجزيرتين مما دفع البعض إلى الاعتقاد بأن مصر تشاورت مع السعودية واتفقتا على أن تحتل مصر الجزيرتين التابعتين للسعودية وهذا غير منطقى ويجب أن تفسر كلمة اتفاق على أن مصر ارسل قواتها إلى الجزيرتين وربما فوجئت السعودية بذلك لولا أن السعودية كانت تنبه إلى الخطر الصهيونى على الجزيرتين كما أن كلمة احتلال قد توحى بأنه احتلال لأرض أجنبية ولكن المصطلح يشير إلى التواجد العسكرى المصرى فى الجزيرتين. وكانت الحكومة المصرية قد أبلغت السفارة الأمريكية بالقاهرة بمذكرة مماثلة منذ ٣٠ يناير ١٩٥٠ وتبع ذلك منشور مصلحة الموانى والمنائر المصرية إلى شركات الملاحة رقم ٣٩ بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٥٠ كما ارسل المنشور إلى البعثات الأجنبية فى مصر وقد تضمن المنشور عددا من الاجراءات التى تتخذها السلطات المصرية

(١) البرقيات فى الملاحق.

لحماية حقوقها فى وقت الحرب فى موانيها ومياهها الاقليمية كما فرضت السلطات الجمركية المصرية وكذلك السلطات البحرية المصرية سلطتها فى جزيرة تيران كما أعترفت بريطانيا بأنها ستراعى هذه الاجراءات عند مرور سفنها وكذلك بعد احتجاز السلطات المصرية السفينة البريطانية امباير روش التى خالفت تعليمات المرور فى الأول من يوليو ١٩٥١ رغم احتجاج السفارة البريطانية على ذلك.

وبذلك تكون بريطانيا قد اعترفت بحق مصر فى رقابة المرور والملاحة فى مضيق تيران وخليج العقبة وأن ذلك مطابق لأحكام القانون الدولى.

وهناك روايات أخرى لعلاقة المملكة بالجزر فى الاتصال بين مصر والسعودية عام ١٩٥٠، فبعضها يرى أن السعودية طلبت من مصر أن تكون أمانة لديها لحين طلبها خوفا من استيلاء إسرائيل عليها، كما أن هناك رواية أخرى تقول أن السعودية التى لا تملك قوات بحرية فى هذه المنطقة وليس لها وجود رسمى فيها فضلت أن تتنازل لمصر عن هذه الجزر . ورغم أن الرواية الأولى وردت فى الخطابات الرسمية السعودية والثانية وردت فى دراسات اكاديمية إلا أن هاتين الروايتين لا تستقيمان مع استقرار حق مصر فى هذه الجزر قبل عام ١٩٥٠ وبعده.

والثابت أن خليج العقبة كله كان مياهاتاريخية داخلية لمصر قبل نشأة الأردن ١٩٢١ والسعودية ١٩٣٢ واغتصاب إسرائيل لأم رشرش ١٩٤٩ فصار خليج العقبة يخضع للسيادة المشتركة لهذه الدول العربية الثلاثة كما أن الثابت أن خليج العقبة لم يكن يوما جزءا من المياه الدولية أوأنه كان

يستخدم في الملاحة الدولية كما لا يرد على السيادة المشتركة الا حق المرور البريئ وقد اعترضت مصر والدول العربية على ادعاء دالاس وزير الخارجية الامريكى بأن مضيق تيران مضيق دولى وكذلك الادعاء لايقوم على الواقع أو القانون خاصة وأن محكمة العدل الدولية فى حكمها الشهير عام ١٩٥١ فى قضية مضيق كورفو قد وضعت المعيار الذى يميز المضايق الدولية عن المضايق الوطنية ويقوم هذا المعيار على ركنين حتى يعتبر المضيق دوليا الركن الأول أن يكون المضيق موصلا بين بحرين عامين ومضيق تيران يربط بين بحر عام وبحر وطنى والثانى أن يكون العرف قد استقر على استعمال هذا المضيق فى الملاحة الدولية ولم يسبق لمضيق تيران أن كان طريقا للملاحة الدولية خاصة وأن السعودية ومصر قد أبلغت الولايات المتحدة أن خليج العقبة بحر مغلق ولا يغير من هذا الوصف ما جاءت به الفقرة الرابعة من المادة ١٦ من اتفاقية البحار عام ١٩٥٨ .

الثابت أن ممر انتر برايز يبعد عن الشاطئ المصرى بما لايزيد مطلقا على ١.٥ ميل بحرى فى ممر ضيق عرضه ثلث الميل وبعمق ٢٩٠ مترا وذلك وفقا لخريطة وزارة الحربية البريطانية للملاحة عام ١٩٥٢ .

والمعلوم أن المصادر اليهودية قبل قيام إسرائيل وبعدها كانت تشكك فى أن سيناء جزء من الأراضى المصرية وأن مصر لم تمارس السيادة عليها وهذا يتناقض تماما مع اتفاقية الحدود الشرقية لمصر بعد أزمة طابا ١٩٠٦ بين الدولة العثمانية والخديوية المصرية والمعروفة باتفاقية رفح فى أول اكتوبر من ذلك العام وبموجب هذه الاتفاقية التى كانت تمثل صراعا بين الدولة

العثمانية وبريطانيا مارست مصر السيادة الفعلية على سيناء وظل خليج العقبة ومضايقه فى تيران وصنافير تابعا لمصر خاصة وأن مصر والحجاز كانتا تخضعان من الناحية القانونية للدولة العثمانية[١] .

و جدير بالذكر أن مذكرة وزارة الخارجية المصرية السابق الاشارة إليها قد أشارت إلى أن مصر «قد أتخذت هذا الاجراء(الوجود العسكرى فى الجزيرتين) لمجرد تعزيز حقها وكذلك أى حق محتمل للسعودية فيما يتعلق بالجزيرتين تحدد مركزهما الجغرافى على بعد ٣ أميال بحرية على الأقل من الشاطئ المصرى فى سيناء وأربع أميال تقريبا فى الجانب المواجه للسعودية وقد تم قطع خط الرجعة على أى محاولة للاعتداء على حقوق مصر»[٢]. وهناك الكثير من الروايات حول علاقة السعودية بالجزيرتين[٣].

(١) (أنظر اتفاقية رفح فى نعوم شقير، تاريخ سيناء، القاهرة، دار المعارف ١٩١٦ ص٥٨٨ -٦١٦).

(٢) المذكرة فى قسم المذكرات والبرقيات فى الملاحق.

(٣) (فيذكر عبدالله شاكر الطائى- النظرية العامة للمضايق مع دراسة تطبيقية على مضايق تيران وباب المندب- القاهرة ١٩٧٤- ص ٢٩٠) أن الاستاذ عبدالرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية حينذاك قام بمساع حميدة لدى الملك عبدالعزيز لوضع جزيرتي تيران وصنافير تحت الادارة العربية لكى تتمكن القوات المصرية من وضع مدافعها الساحلية فى جزيرة تيران لمنع دخول أو خروج السفن الإسرائيلية فى خليج العقبة وبذلك سيطرت مصر على مدخل الخليج بالاتفاق مع السعودية. ويقول نفس المصدر بعد ذلك بعدة أسطر أن مصر احتلت جزيرة تيران وصنافير بعد ان تنازلت السعودية عنهما لمصر، وهو قول متناقض ويقول نفس المولف فى ص٣٤٤ أن جزيرة تيران كانت جزءا من اقليم المملكة السعودية ولكنها بموجب اتفاقية عام ١٩٤٩ اصبحت تحت سيادة مصر(ولانعلم اي اتفاق في هذا التاريخ) وبذلك يكون شاطئ مضيق تيران من اقاليم جمهورية مصر العربية ويكون مضيق تيران خاضعا لسيادتها).

ويؤكد الدكتور عمر زكى غباشى [1] أن السيادة على جزيرتي تيران وصنافير غير واضحة وأنه يمكن تحديدها بالاتفاق بين مصر والسعودية والرأى الأصوب عنده هو أن السيادة على الجزر لمصر للأسباب الآتية:

١- أن الجزيرتين أقرب إلى الساحل المصرى

٢- أن مصر أدارتهما لمدة تزيد حينذاك ٦ سنوات دون احتجاج من أى دولة.

٣- كما أن المذكرة المصرية أكدت حق مصر وأى حق محتمل للسعودية وأن الوضع القانونى لهاتين الجزيرتين أنهما خاضعتان لمصر فعليا بموافقة السعودية خاصة وأن مضيق تيران محاط من الجانبين بأراضى مصرية فيقع برمته فى مياة مصر الإقليمية.

٤- أن بريطانيا سلمت بحقوق مصر فى فرض الرقابة على المرور فى تيران والعقبة بتبادل لخطابات فى يوليو ١٩٥١ .

وفى عام ١٩٥٤ ناقش مجلس الأمن موقف مصر من قراره رقم ٩٥ الصادر عام ١٩٥١ الذى أكد حق إسرائيل فى المرور فى قناة السويس فاكد السفير عمر لطفى [2] مندوب مصر الدائم فى الأمم المتحدة فى أن الجزيرتين جزء لا يتجزأ من الأرضى المصرية «وهو ما لم تعترض عليه السعودية».

لايمكن فصل هذه المحطة عن الأصل وهو قيام إسرائيل فى فلسطين

(١) (الوضع القانونى لخليج العقبة ومضايق تيران ص١٣٧، ١٤٧ فى المجلد الثالث عشر عام ١٩٥٧ من المجلة المصرية للقانون الدولى).

(٢) (الجلسة رقم ٦٥٩ فى ١٥/ ٢/ ١٩٥٤ (السنة التاسعة وثائق مجلس الأمن محضر الجلسة الفقرات ٦٠- ١٣٢- ١٣٣).

وتهديدها الأمن القومى المصرى وإعلان مصر منذ يوم قيام إسرائيل أنها فى حالة حرب معها وأن هذا السبب يعطيها الحق فى منعها من المرور فى قناة السويس بحكم المادة العاشرة من اتفاقية القسطنطينية، كما يعطيها الحق فى منع المهربات الحربية والسلع بين إسرائيل والعالم الخارجى عبر جميع المنافذ المصرية ومن بينها مضايق تيران المصرية ، ولم تحتج السعودية عندما أبرمت مصر مع إسرائيل اتفاق الهدنة وسجلت كل الأراضى المصرية بما فيها الجزر[1] وتمسكت مصر بان الهدنة لاتنهى حالة الحرب، وبالفعل لم تنته إلا فى معاهدة السلام عام ١٩٧٩[2].

وفى ٩ مارس ١٩٤٩ استولت إسرائيل على قرية أم الرشراش المصرية على رأس خليج العقبة المجاورة لميناء العقبة الأردنى منتهكة بذلك اتفاق الهدنة الذى شمل كل الاراضى المصرية بما فيها المضايق والجزر وأم الرشراش ولذلك احتج رئيس لجنة الهدنة حينذاك ووسيط الأمم المتحدة رالف بانش كما اسلفنا على هذا الانتهاك الإسرائيلى لخطوط الهدنة وقدم تقريرا بذلك إلى مجلس الأمن[3] وبالطبع لم تنسحب إسرائيل منها لانها قامت أصلا بحماية

(١) نفس المرجع.

(٢) بالفعل اصرت اسرائيل على أن تتصدر معاهدة السلام انهاء حالة الحرب وهو انتصار كبير إلى جانب الاعتراف بإسرائيل. ولايوجد فى القانون الدولى علاقة بين الاعتراف أو عدمه وبين حالة الحرب ولكن إسرائيل اصرت على الاعتراف وانهاء حالة الحرب والنص على حرية المرور فى قناة السويس مادامت حالة الحرب قد انتهت والمرور فى مضايق تيران مادام الخليج قد أصبح مياها دولية وهذا النص يؤكد ملكية مصر لجزيرة تيران ولم تعترض السعودية لوكانت فعلا مالكة لها.

(٣) فكرى سنجر ،نفس المرجع ص٢٧٤ (هامش٣) والحجج التى ساقها لتعزيز مصرية الجزر وهى خلاصة هذا الجزء من الرسالة،نفس المرجع ص٢٧٥-ص٢٧٨.

دولية وعلى القوة والغصب وفرض الأمر الواقع. وقد حولت ام الرشراش إلى الاسم اليهودى إيلات فى ٢٥/ ٦/ ١٩٥٢ ولكن استيلاء إسرائيل على أم الرشراش كان هدفه السيطرة على خليج العقبة وتطويق القوات المصرية فى سيناء من الجنوب والوصول إلى البحر الأحمر عبر مضايق تيران الملاصقة للساحل المصرى، فخشيت مصر من هذا الاحتمال الذى كانت إسرائيل قد بدأت تخطط له وتناوش قرب فتحة خليج العقبة وتهدد أمن مصر والجزر والمضايق.

هذا التطور دفع مصر إلى احتلال تيران وصنافير عسكريا (أى نقل القوات إليها وليس احتلال أراضى دولة أخرى) حتى تمنع إسرائيل من السيطرة على المضيق وأن تحكم سيطرتها عليه وتطبق أوامر الحاكم العسكرى بمنع مرور السفن الإسرائيلية وتفتش السفن الأجنبية الحاملة لمهربات حربية.

فما الذى دفع باسم السعودية فى هذا الحدث في هذا العام ١٩٥٠ الذى اتخذته المكاتبات السعودية والمصرية والمؤيدة للسعودية أساسا حاسما فى تقرير سؤال الجزر لمن، هل هى ملك السعودية واستخدمتها مصر طوال هذه المدة ومن ثم يظل التمييز قائما بين الإدارة وإن طالت وبين الملكية وأنه لا عبرة بممارسة السيادة فى إطار الإدارة كما زعمت مذكرة د. مفيد شهاب المعروفة بمذكرة عصمت عبدالمجيد بالعرض على مجلس الوزراء المصرى لحمله على الإقرار بهذا النظر؟ أم أن للمسألة وجها آخر، وهل علاقة السعودية هى مجرد القرب من الجزر وأن احتلال مصر عسكريا لها يقتضى إخطارها لطمأنتها وأن لاحتلالها هدفا لا علاقة له بأمن السعودية، أم أن

الإخطار المصرى للسعودية كان لتوقى إثارة المشاكل بوازع أمريكى أو بريطانى فى هذا الموقف الدقيق؟ وهل احتلال مصر للجزر كان بنصيحة الملك عبدالعزيز أم أن مصر احتلتها دون إخطار السعودية مسبقا وإنما أخطرتها لاحقا للسبب الذى ذكرت؟ وإذا كانت الجزر ملك السعودية فلماذا لم تمنع أمريكا وانجلترا حلفاء السعودية وإسرائيل مصر من التصرف فى ملك غيرها بشكل يقطع بممارسة السيادة عليها؟

إن يناير ١٩٥٠ هو المفصل فى قضية الجزر: ملك للسعودية وهى إعارة لدى مصر تستردها عندما يتفق على انتهاء أسباب الإعارة كما قالت المراسلات الحكومية المصرية ١٩٨٨-١٩٩٠؟ [١] أم أنها تحت الحماية المصرية حتى لاتلتهمها إسرائيل فى وقت لم تكن السعودية قادرة على استنقاذها وأن مصر ٢٠١٦ أخذت ثمن الحماية وردتها إلى السعودية ذات القوة الجديدة كما قالت مصادر صحفية روسية[٢] وتوحي بها خطابات الفيصل والخطابات المصرية أيضا.

وقد ترددت عدة نظريات فى تكييف علاقة السعودية بالجزر وعلاقة مصر بها فى اطار ملكية السعودية للجزر، كما ترددت عدة روايات عن علاقة السعودية باحتلال القوات المصرية لها عام ١٩٥٠ ومن المفيد أن نبسطها جميعا ونناقشها حتى نخلص إلى الحقيقة بشكل نهائي قطعا لهذا الجدل المصطنع.

(١) نفس المرجع ص ٢٨٠.

(٢) موقع قناة روسيا اليوم فى ١١/ ٤/ ٢٠١٦.

النظرية الأولى: أن السعودية مالكة للجزر وأن السعودية أعارتها لمصر لحاجة مصر إليها فى الدفاع ضد الصهاينة[١]. (نظرية الإعارة ودعم قدرات مصر).

النظرية الثانية: أن الجزر سعودية وأن السعودية وضعتها تحت حماية مصر مؤقتا لحين قدرة السعودية على حمايتها واستردادها (نظرية الحماية)[٢].

النظرية الثالثة: هى افتراض سعودية الجزر وإن السعودية تخلت عنها لمصر لحاجتها الماسة إليها وعدم حاجة السعودية لها (نظرية الايثار أو الأولوية فى الاحتياج)[٣].

النظرية الرابعة: نظرية تنازل السعودية لمصر لعدم الحاجة أصلا إليها وسط حمى الصراع مع العدو والمشترك[٤].

النظرية الخامسة: نظرية المصلحة العربية فى مناهضة إسرائيل بصرف النظر عمن تتبع الجزر وقد تبنت هذه النظرية أيضا الإيضاحات والحيثيات

(١) نفس المرجع وحجج مصر امام مجلس الامن ص٣١٦ وما بعدها، من ذلك تأكيد (محمود عزمى)ان مصر بمباشرة حقها فى التفتيش فى خليج العقبة و مضيق تيران انما تباشر هذا الحق فى مياهها الاقليمية وطبقا للمبادئ المقررة فى القانون الدولى ....وان مبادئ القانون الدولى تنص على ان المضايق حتى وان كانت دولية تخضع للسلطان وسيادة الدول الساحلية ص٣١٤-ص٣١٥ ويلاحظ ان اسرائيل كانت تريد تفسير قرار مجلس الامن حول قناة السويس الصادر عام ١٩٥١، فى ضوء تكرار المحاولة فى مشروع القرار النيوزيلندى، الى المرور فى مضيق تيران، وفشلت المحاولة (المرجع السابق)ص٣٢٣.

(٢) نفس المرجع ص ٣٢٨.

(٣) نظرية الايثار، المذكرات والخطابات المصرية والسعودية فى الملاحق.

(٤) نظرية التنازل وردت فى كتاب عبدالله الطائى مرجع سابق وهامش ١٠ فى هذا الفصل.

المصرية المعروضة على مجلس الوزراء المصرى[1].

يقابل هذه النظريات المستندة إلى فرضية سعودية الجزر ومصدرها الخطابات السعودية والمصرية التى نشرتها لأول مرة الحكومة المصرية يوم ٩/ ٤/ ٢٠١٦ دون صدور شئ عن نظرية ملكية مصر للجزر بالمعايير الأربعة السابق الإشارة إليها وهى الجغرافية وقانون البحار والتاريخ وممارسة السيادة عليها فى إطار الخط التاريخى المستمر بما يناقض المبرر التاريخي في مذكرة مفيد شهاب «الثابت تاريخيا».وسوف نفندها بالتفصيل إلى جانب ماسبق في موضع آخر في هذا الفصل.

ونظرا لأهمية إبراز موقف الأجهزة المصرية والمذكرات الرسمية والحوار بالوثائق بين الأجهزة والمواقف الثابتة فى مجلس الأمن، وكذلك الوثائق السعودية وكلها تثبت مصرية الجزر نورد المعلومات الآتية متصلة اتصالا تاريخيا حتى اليوم لنبرز أن الإعلان المفاجئ وتصريحات الرئيس السيسى منقطعة الصلة عن هذا الواقع المتصل خاصة وأنهم يتحدثون بلسان السعودية ومع ذلك لم تتعفف السعودية عن قبول الهدية فقرر مجلس الشورى السعودى يوم ٢٩/ ٤/ ٢٠١٦ الموافقة على اتفاقية ترسيم الحدود مع مصر بما يتضمن نقل الجزيرتين، وبالطبع فإن المجلس قد وافق دون أن تنشر الاتفاقية كما هو الحال عندنا فى النظم الديمقراطية!.

***

(١) هذه نظرية الملك عبدالعزيز فى برقياته ١٧، ٣٠ يناير ١٩٥٠ ونظرية عبدالناصر التى بسطها دكتور مصطفى الحفناوى كما سيجئ لاحقا.

مبررات المذكرة المصرية لاثبات سعودية الجزر

قررت المذكرة المصرية[1] فى الفقرة (د) أن تبعية هاتين الجزيرتين- وفقا لأحكام القانون الدولى – هى للمملكة العربية السعودية وذلك للأسباب التالية:

١- أن من الأمور الثابتة تاريخيا أن السيادة على الجزيرتين كانت للسعودية إلى حين قيام مصر- فى ظروف المواجهة العسكرية مع إسرائيل فى عام ١٩٥٠ باحتلال الجزيرتين احتلالا فعليا وبموافقة ومباركة السعودية.

وبررت المذكرة للسعودية أن عدم ممارسة السعودية للسيادة على الجزر بعد عام ١٩٥٠ نتيجة احتلال مصر لهما فيما بعد لايمس بأى حال تبعية الجزيرتين للسعودية تلك لمن الأمور المستقرة فى القانون الدولى.

وقررت المذكرة نيابة عن السعودية «وفى الحقيقة، فإن السعودية، وإن قبلت بالتواجد المصرى عام ١٩٥٠ خشية سيطرة الإسرائيليين على الجزيرتين، إلا أنها لم تتنازل عنهما فى أى وقت لمصر، الأمر الذى يؤكده مطالبتها الآن باعتراف مصر بالسيادة السعودية عليها وعليه فإن التواجد المصرى فى الجزيرتين لايؤثر على استمرار تبعيتها للسعودية.

٢- بل إن مصر نفسها لم تحاول فى أى وقت من الأوقات أن تدعى بأن السيادة على هاتين الجزيرتين قد انتقلت إليها وأن أقصى ما أكدت عليه هو

(١) مذكرة د مفيد شهاب التى عرضها الوزير المصرى على مجلس الوزراء فى ١٧/ ٢/ ١٩٩٠ (المراسلات والمذكرات والبرقيات فى الملاحق).

أنها تتولى مسؤولية الدفاع عن الجزيرتين(وهذا قلب للحقائق (واستدل علي ذلك بتصريحات مندوب مصر فى الأمم المتحدة أمام مجلس الأمن يوم ٢٩ مايو عام ١٩٦٧).

٣- ومما يؤكد ما سبق ذكره أن المادة الثانية من اتفاقية السلام مع إسرائيل قد أحالت بشأن تحديد حدود مصر الشرقية إلى الخريطة المرفقة بالملحق ٣ ويتضح من هذه الخريطة أن موقع الجزيرتين يعتبر خارج إطار الإقليم المصرى وأنهما جزء من الأراضى السعودية كما أن لونهما يختلف عن لون الأراضى المصرية وهذه قرينة على أن الجزيرتين سعوديتان (بل إنه لا توجد فى الاتفاقية وملاحقتها أى إشارة حول إدارة الجزيرتين).

ونظرا لماتتسم به العلاقات بالموده والرغبة فى السعى إلى استراتيجية يمكن أن تتوج بإقامة جسر يربط بين مصر والسعودية عبر خليج العقبة، ومع اقتراب موعد اجتماعات اللجنة المشتركة فى مارس القادم فهناك حاجة لرد إيجابى على الوزير السعودى.

وأوصت المذكرة بأهمية مراعاة جانب السرية فى هذه المراسلات بين الجانبين المصرى والسعودى خاصة وأن تسريبها قد يخلق أوضاعاً قد تحرج السعودية من ناحية، وربما تتيح الفرصة لإسرائيل من ناحية أخرى فى إثارة المصاعب للدول العربية التي ليس بينها علاقات فى الوقت الراهن.

الرد علي مبررات سعودية الجزر في المذكرة المصرية

١- حاولت المذكرة أن تثبت سعودية الجزر قبل عام ١٩٥٠ بعبارات

توحى بالثقة «أن من الأمور الثابتة تاريخياً». معنى ذلك أن التاريخ الذى يقصده هو الفترة من قيام المملكة ١٩٣٢ حتى عام ١٩٥٠ وهذا هو ١٨ عاما فقط كل تاريخ المملكة مع افتراض أن المملكة ورثت أوضاع الجزيرة التى قامت عليها منذ قيامها.

وهذه حجة داحضة لأن حدود مصر ثابته جغرافيا مهما تمدد نفوذها عبر العصور منذ العصر الفرعونى بل إن مصر المملوكية هزمت البرتغاليين عام ١٥٠٩ قبل الغزو العثمانى لمصر ١٥١٧) فى معركة ديو البحرية فى بحر العرب فى المحيط الهندى بعد أن سيطرت مصر سيطرة كاملة على كل البحر الأحمر ولما أكدت اتفاقية رفح عام ١٩٠٦ بعد أزمة طابا سيادة مصر نهائيا بعد منازعة الآستانة نكاية فى بريطانيا وفى الخديوى، احتل الجيش المصرى المنطقة بما فيها الجزيرتان على ما أورده أنطون صفير بك فى موسوعته الصادرة عام ١٩١٦ قبل ١٦ عاما من قيام السعودية «موسوعة الشرائع..» [(١)].

وتأكيدا على فساد الحجة التاريخية فى المذكرة المصرية نورد الحقائق الآتية:

- فى ديسمبر ١٩٢٨ استفسرت وزارة الحربية والبحرية من وزارة الخارجية المصرية عن تبعية الجزيرتين لمصر حتى يمكن لمصلحة الحدود رفع العلم

(١) وقد أكد الدكتور الحفناوى وهو الخبير الموثوق فى حدود مصر المائية وقناة السويس وصاحب فكرة تأميم قناة السويس منذ أعد رسالته فى باريس حول قناة السويس وجمع وثائق القناة التى أهداها متحف اللوفر لمصر خلال التسعينات من القرن الماضى. أكد د. الحفناوى (فى ص ٤٦٢ من كتابه قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، الجزء الثانى، طبعة دار النهضة العربية ١٩٥٦) أن الجزيرتين مصريتان وأن احتلال القوات المصرية عسكريا لهما عام ١٩٥٠ هو الثالث بعد اتفاق الحدود الشرقية بين مصر والدولة العثمانية).

المصرى عليهما فأفادت وزارة الخارجية أنه لايوجد لديها ملف لهما [١].

- استفسرت وزارة الحربية والبحرية من وزارة المالية فى ٣/ ١٢/ ١٩٤٩ أى قبل شهر واحد من شهر يناير ١٩٥٠ مقطع القضية عن أى معلومات بخصوص «جزيرة صخرية خالية من السكان تدعى جزيرة تيران تقع فى مدخل خليج العقبة ولا تعرف الدولة المالكة لها إلى الآن » فأفادت وزارة المالية أن أنها مصرية[٢] .

- لما نشرت جريدة الأهرام فى ١٢/ ١/ ١٩٥٠ برقية من القدس لمراسل وكالة الأنباء الفرنسية أن إسرائيل تطمع فى جزيرة تيران وهى جزيرة قاحلة بالبحر الأحمر لايرفرف عليها علم أى دولة رأت وزارة المالية فى هذا الخبر نذيرا باحتمال استيلاء إسرائيل على تيران بعد رأس النقب وأم الرشراش مما يهدد مصر (بحكم ملكيتها للجزيرة) والسعودية فاقترح د. وحيد رأفت مستشار الرأى بوزارة الخارجية درءا لهذا الخطر بمذكرته رقم ٢٠ فى ١٢/ ١/ ١٩٥٠ احتلال تيران[٣]:

- أن السعودية لم تتنازل لمصر عن الجزر لأنها لا تملكها أصلا كما أن مصر لم تحاول كما قالت المذكرة، فى أى وقت أن تدعى بأن السيادة على الجزيرتين قد انتقلت إليها لأن السيادة على الجزر لمصر ابتداءا فلماذا يدعي

(١) (أكدت وزارة الخارجية فيما بعد لرئيس المخابرات العامة مصرية الجزيرتين بمذكرتها بتاريخ ٢٤/ ١٢/ ١٩٥٩).

(٢) فكرى سنجر، مرجع سابق.

(٣) المرجع السابق.

المالك وصاحب الحق وأن الحديث عن سيادة السعودية كأصل لا أساس له.

- صحيح أن الإدارة تختلف عن الملكية ولكن المذكرة تفادت الحديث عن ممارسة السيادة من جانب مصر بشكل متواتر على ارض تملكها ومن ثم فليس هناك وثيقة تثبت أن مصر تدير والسعودية تملك وأحسنت المذكرة باعترافها أن السعودية لم تمارس أى شكل من أشكال السيادة بعد ١٩٥٠ (ولا قبلها من باب أولى) ولكن تزعم أن عدم ممارسة السعودية للسيادة على الجزر لاينال من سيادة السعودية على الجزر ويقصد ملكية السعودية للجزر، وهو مالم يثبت فى أى وثيقة كما سنوضح فى أحداث يناير ١٩٥٠ الحاسمة. ولذلك فإن أى تصريح مصرى حول دفاع مصر عن الجزر يؤكد ملكيتها والسيادة عليها لأنه لاتوجد دولة تدافع عن جزء من دولة أخرى إلا باتفاق أو كانت محتلة لها وأنا أتحدى أن تبرز المذكرة أو السعودية أن يثبت أن مصر تدير الجزر لأنه لامعنى للادارة بل استخدام للجزر للسيطرة على الملاحة فى مضايق تيران وممارسة السيادة عليها وهى من أشد مظاهر السيادة دلالة.

- وعندما أغلق عبدالناصر المضيق عام ١٩٦٧ فلوكانت تيران سعودية لهزمته أمريكا لأنه لايملك أن يغلق المضيق من تيران، كما لايمكنه أن يغلق المضيق من الساحل المصرى وحده.

- أما محاولة المذكرة الإيحاء بأن مندوب مصر فى مجلس الأمن صرح فى ٢٩/ ٥/ ١٩٦٧ بأن مصر تتولى مسؤولية الدفاع عن الجزيرتين لتثبت المذكرة زورا بأنه يقصد الاستعمال للجزر وليس ملكيتها وذلك بعد

أسبوع من إغلاق عبدالناصر للمضايق فى ٢٢/ ٥/ ١٩٦٧ فى وجه الملاحة الإسرائيلية مما أدى إلى توتر دولى شامل انعكس على أعمال الأمم المتحدة خاصة مجلس الأمن، وبعد سحب قوات الطوارئ الدولية بناءا على طلب مصر. وقد راجعت محاضر هذه الجلسة ووجدت أن العكس هو الصحيح وهو تاكيد المندوب المصري علي ملكية مصر وسيادتها علي الجزر بشكل أشد ولم يتدخل المندوب السعودى ليحتج علي إغلاق مصر لمضيق يفترض حسب أوهام المذكرة المتسعودة تملك السعودية حافته الأخرى في تيران.

– الزعم الخامس فى المذكرة أن المادة الثانية من معاهدة السلام قد أحالت بشأن تحديد حدود مصر الشرقية إلى الخريطة المرفقة بالملحق ٣ ويتضح من هذه الخريطة أن الجزيرتين خارج إطار الإقليم المصرى وأنهما جزء من الأرضى السعودية ولونهما يختلف عن لوق الأرضى المصرية وهذه فى نظر المذكرة قرينة على أن الجزيرتين سعوديتان بل إنه لاتوجد فى الاتفاقية وملاحقها أى إشارة حول إدارة الجزيرتين. وهذا دجل وتدليس حيث تعالج المادة الثانية الحدود الدائمة بين مصر وفلسطين تحت الانتداب فى شمال سيناء ولا علاقة لها بالجزر فى مدخل الخليج. كما أن هذه المادة لم تشر إلى خريطة الملحق ٣ وإنما إلى خريطة الملحق ٢ وهى الحدود بين فلسطين ومصر «تنص المادة الثانية على ما يلى: الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل فى الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو موضح فى الخريطة فى الملحق الثانى، دون المساس بمسألة وضع غزة. ويعترف الطرفان بأن الحدود غير قابلة للانتهاك وتحترم كل منهما السلامة

الإقليمية للطرف الآخر بما فى ذلك المياه الإقليمية والمجال الجوى»[1].
والملحق الثانى هو هذه الخريطة مكتوب عليها «الحد الدولى وخطوط المناطق» والاشارة الوحيدة فى المعاهدة إلى مضايق تيران وخليج العقبة وردت فى المادة الخامسة الفقرة الثانية حيث تعتبر مصر وإسرائيل أن المضيق والخليج ممر مائى دولى مفتوح لجميع الأمم، والسماح بحرية الملاحة والطيران ولاتوجد سوى خريطة مناطق تواجد القوات المصرية فى المنطقة ج وهى الخريطة الأولى وهى موقعين: الأول هو المنطقة فى سيناء الواقعة فى نطاق ٢٠ ك م من البحر المتوسط وملاصقته للحدود الدولية، الثانى هو منطقة شرم الشيخ، وهى نفس الخريطة الموضح عليها بقية المناطق، أ، ب، د. (المادتان الثالثة والرابعة من الملحق الأول من المعاهدة)[2]..

والمعلوم أن الفقرة (٦) من المادة الأولى من الملحق الفرعى للملحق الأول بعنوان «مبادئ الانسحاب» أقرت أن القوات البحرية المصرية سوف تنتشر فى خليج السويس وفق المادة الثانية من هذا الملحق الأصلى، ولم تنتشر فى تيران لأنها فى المنطقة ج التى يسمح فيها فقط لقوات الشرطة ممارسة مهامها المعتادة. وفى المادة الثانية من الملحق الفرعى (فقرة ٤) تنسحب القوات الإسرائيلية من منطقة الطور ورأس الكنيسة الموضحة على المنطقة (٤) على الخريطة (٣) وفى المرحلة الخامسة ينسحب من سانت كاترين

(١) راجع نص اتفاقية السلام المادة الثانية على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية.
(٢) المرجع السابق.

والمناطق شرق ممرات الجدى وميتلا.

فى المادة الثامنة من الملحق الفرعى الثانى تستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على الأجزاء التى تجلو عنها إسرائيل فى سيناء فور الانسحاب وفق المادة الأولى من المعاهدة وترتيبات الانسحاب فى الملحق الأول (الأولى والنهائى) فى الملحق الثانى خريطة الحدود الدولية المصرية الإسرائيلية لاعلاقة لها بالجزر.

إيضاحات في القواعد المتفق عليها:

فى المادة الخامسة: يحترم الطرفان حق كل منهما فى الملاحة والطيران للوصول إلى الطرف الآخر من خلال مضيق تيران وخليج العقبة». فإذا كانت مصر وإسرائيل قررتا وحدهما تدويل المضيق، فإن حق الملاحة فيه يكليهما هو تحصيل حاصل ولكل دولة أخرى مادام خليج العقبة نفسه صار بالمعاهدة مياها دولية، بعد عقود من حروب مصر الدبلوماسية لمنع هذه النتيجة. (المادة ٥/ ٢/ اعتبار المضايق والخليج ممرات مائية دولية وحرية المرور فى مضيق تيران وخليج العقبة) .

والملحق الثانى خريطة الحدود الدولية بين مصر وإسرائيل، والملحق الثالث بروتوكول العلاقات بين الطرفين[1].

فإذا كانت إسرائيل ترى أن مضيق تيران لا علاقة له بمصر فلماذا نظمت المعاهدة وضع مضيق تيران مع مصر وليس السعودية؟ وطبعا إشارت

(١) المرجع السابق.

المذكرة ود.مفيد شهاب إلى مواد المعاهدة لكى يوهم القارئ بصحة مقولته حول سعودية الجزر،كما لايتوقع ان يطلع الناس علي النصوص إذا ساورهم الشك في المسالة برمتها.

ولكن الإشارة على العكس تؤكد مصرية الجزر، ثم أن الإشارة إلى خريطة الملحق الثالث مضللة لأنه لاتوجد خريطة، فى الملحق الثالث وربما اعتمدت المذكرة على عدم إلمام القارئ بتفاصيل معاهدة أبرمت منذ أربعين عاما، ولذلك جاء اجتهاد د. مفيد شهاب فى غير محله فى ابسط تقدير .

– أوصت المذكرة بمراعاة السرية فى هذه المراسلات لأن تسريبها قد يخلق أوضاعاً قد تحرج السعودية وتفتح فرصة لإسرائيل لإثارة المتاعب مع الدول العربية التى ليس بينها علاقات فى الوقت الراهن. ولنا أن نتساءل عمن تظل المراسلات سرية مادامت المذكرة تحمل سرى للغاية، وهل يجوز للدكتور مفيد شهاب أن يوقع على مذكرة سرى للغاية إلى جانب وزير الخارجية فى عرضه «السرى» على مجلس الوزراء فى مذكرته الأولى حسبما نشر بتاريخ ١٧/ ٢/ ١٩٩٠. وإذا كانت أسباب السرية ترجع لاحراج السعودية و إلحاح إسرائيل على التطبيع مع السعودية فيكون نشرها الأن (٩ أبريل ٢٠١٦) ليس إحراجا للسعودية كما أنه ستار للتطبيع مع إسرائيل، خاصة بعد سجل الاتصالات بين السعودية وإسرائيل طوال السنوات الثلاثة الأخيرة على الأقل فلماذا بررت السعودية احتلال مصر للجزر عام ١٩٥٠ وهل مصر هى التى بادرت، أم أن السعودية هى التى أوصت، وهل كانت الجزر سعودية عام ١٩٥٠ وتسلمتها مصر أمانة وتتعهد بردها حال طلبها من

السعودية، أم أنها كانت مصرية خالصة، وإذا كان ذلك صحيحا فلماذا زج باسم السعودية فى المراسلات؟

– هذا ما سنمحصه فى الصفحات التالية فى إطار المحطة الأولى لعلاقة السعودية بالجزر وهى يناير ١٩٥٠ ومن واقع الوثائق.

التاريخ الحاسم الحامل لكل القضية يناير ١٩٥٠

١–فى ١٢ يناير ١٩٥٠ وبينما القلق يتصاعد فى مصر من تحرش إسرائيل بتيران كما أشرنا، نبه د. وحيد رأفت مستشار الرأى لوزارة الخارجية الي هذا الخطر خلال اجتماع الخبراء العسكريين برئاسة حسونة باشا وزير الشؤون الاجتماعية فى ١٧/ ١٢/ ١٩٥٠ بالقاهرة لبحث النواحى العسكرية لميثاق الضمان الجماعى العربى[١].

فى ١٧/ ١/ ١٩٥٠ أرسل الملك عبد العزيز البرقية التالية إلى البعثة السعودية بالقاهرة[٢].

«فى مدخل خليج العقبة جزيرتان هما تيران وصنافير وكان قد جرى بحث بشأنهما بيننا وبين مصر قديما وليس المهم أن تكونا تابعتين لنا أو لمصر وإنما المهم اتخاذ الخطوة السريعة لمنع تقدم اليهود إلى هاتين الجزيرتين...». يري البعض[٣] أن مصر قامت فعلا باحتلال الجزيرتين يومي ٢٥، ٢٨ يناير ١٩٥٠ أخذا بنصيحة د. وحيد رأفت وتشجيع الملك

(١) الحفناوى مرجع سابق.

(٢) الملاحق.

(٣) البرقية فى الملاحق.

عبدالعزيز وموقفه بعيد النظر. ولكن من الواضح أن مصر قد علمت منذ نهايات ١٩٤٩ باعتزام إسرائيل المرور فى مضايق تيران فسارعت إلى انزال قوات عسكرية فيها ربما فى ديسمبر ١٩٤٩ وهو ما أكده شتاى روزن المستشار القانونى لوزارة الخارجية الإسرائيلية فى دراسته بمضيق تيران فى الفصل ٢٧ ص٧٢٥من كتابه الصادر عام ١٩٩٢ بعنوان . وكان واضحا أنه تم احتلال الجزيرتين قبل إبلاغ ذلك إلى السعودية بعدة أيام وربما بعدة أسابيع ، ونعتقد أن إخطار السعودية تم بصفتها دولة تواجه عن قرب هذه الجزر ولطمأنتها والتقدير لنصيحة الملك وهذا هو السبب فى أن المذكرة المصرية بشأن احتلال الجزر قد أشارت إلى أن ذلك تم بالاتفاق التام مع المملكة العربية السعودية، (ولم نستدل على اتفاق مكتوب فى هذا الشأن مما يؤكد رويتنا حول مصرية هذه الجزر) وربما أرادت مصر أن تقطع الطريق على احتمال تحريض أمريكا أو بريطانيا للسعودية على اثارة المتاعب لمصر فى هذا الظرف الدقيق خاصة وأن الجزيرتين مهجورتان ولم يكن يعنى السعودية حينذاك مدى حقها فى هذه الجزر، إنما المهم هو إنقاذها من يد إسرائيل. والراجح أن السعودية هى الطرف المقابل للجزر التى تقترب من الساحل المصرى أكثر من قربها من الساحل السعودى، ولكن السعودية هى الوحيدة التى يهمها ما يحدث على هذه الجزر وهذه هى الصفة الوحيدة التى ظهرت بها السعودية، كما سنرى أن المذكرات المصرية تشير إلى أنها لا تغض الطرف عن أى حق محتمل للسعودية بجوار الحق المؤكد لمصر. على أن مصر قد احتلت الجزر عسكريا قبل إخطار السعودية. أى تواجدت فيها كموقع عسكرى بناء على عدم ممانعة السعودية فى هذه الخطوة كما رأينا

فى برقية الملك عبدالعزيز بإدراكه الواعى لجدارة مصر بالتصدى للخطر الصهيونى ومدى أهمية موقع الجزر فى الأعمال العسكرية المصرية مقابل عدم أهميتها للجانب السعودى خاصة أنها قاحلة وغير مسكونه على حواف قارة بأكملها تشغلها السعودية حيث تجاور عشر دول هى كل دول الخليج الخمس واليمن والعراق والأردن ومصر والسودان فى البحر الأحمر، فضلا عن جوارها عبر الخليج مع إيران.

والدليل على صحة هذا القول أن البعثة السعودية فى القاهرة أرسلت برقية إلى الملك عبدالعزيز فى ٣٠ يناير ١٩٥٠ نصها[1]: «أبلغنى معالى وزير الخارجية المصرية أنه بمجرد وصول برقية جلالتكم بشأن جزيرتى تيران وصنافير (برقية ١٧/ ١/ ١٩٥٠ المشار إليها)»عنيت الحكومة المصرية بالأمر واتخذت الاجراءات اللازمة لاحتلال الجزيرتين المذكورتين حتى لاتقعا فى غير الأيدى العربية. والحكومة المصرية ترفع أخلص شكرها إلى جلالتكم على تنبيهها إلى هذا الأمر الخطير. والمفهوم أن احتلال الجزيرتين قد تم أو أوشك على التمام فى الوقت الذى أتشرف فيه بإرسال هذه البرقية. وإذا كانت الحكومة الحكومة المصرية لم تتصل بنا من قبل فما ذلك إلا لأنها أرادت أن تستعين على قضاء هذه الحاجة بالكتمان كما يوحى الحديث الشريف. أما وقد تم الأمر بحمد الله، فقد طلب إلى معالى وزير الخارجية زيارته اليوم وأبلغنى بما تقدم ذكره وغنى عن البيان أن الأمر فيما يتعلق بالجزيرتين قد أصبح اليوم بين ملكين أخوين وأن الحكومة المصرية على

(١) المرجع السابق.

تمام الاستعداد لتلقى كل ما ترونه فى هذا الشأن»[١].

لم تدعى المملكة ملكيتها للجزر وإنما نبهت مصر إلى الخطر الصهيونى عليهما وأنه لا يهمها تبعيتهما وإنما المهم إنقاذهما. ولذلك رد الملك عبدالعزيز على برقية بعثته بالقاهرة ببرقية أخرى فى نفس اليوم هذا نصه [٢].

«أخبروا معالى وزير الخارجية أنه قد سرنا نزول القوات المصرية فى جزيرتى تيران وصنافير لأن أمر الجزيرتين كان مقلقا لنا كما هو مقلق لمصر ومادام أن المهم هو المحافظة عليهما، فوجدت القوات المصرية قد أزال هذا القلق والحمد لله ونسأل الله أن يوفق الجميع إلى ما فيه الخير»[٣]. فمن أين جاءت نظرية الإعارة أو الأمانة التى وردت فى المكاتبات المصرية ردا على المكاتبات السعودية[٤] وقد قامت الخارجية المصرية بإبلاغ السعودية يوم ٣٠ يناير كما رأينا إبلاغا شفويا بدون مذكرة، والواضح من الوثائق أن مصر أبلغت السفارة البريطانية بالقاهرة باجراءات احتلال الجزيرتين لتطبيق متطلبات الأمر العسكرى المصرى بشأن رقابة المرور فى مضايق تيران خاصة وأن نطاق عمل مجلس الغنائم المصرى المنشأ عام ١٩٤٩ كان يشمل جميع الموانى المصرية وهذه الجزر، وتم الإبلاغ فى اليوم التالى ١٨ يناير لبرقية الملك عبدالعزيز يوم ١٧ يناير فى الوقت الذى بدأت الإنزال

(١) برقية السفارة السعودية إلى الملك عبد العزيز – الملاحق.

(٢) برقية الملك عبدالعزيز إلى السفارة السعودية فى نفس اليوم.

(٣) نفس المرجع.

(٤) (برقيات سعود الفيصل ومذكرة مفيد شهاب المعروضة على مجلس الوزراء المصرى فى ١٧/ ٢/ ١٩٩٠ والتى نشرها جميعا مجلس الوزراء نفسه يوم ٩/ ٤/ ٢٠١٦).

العسكري الفعلى على الجزر والذى يعتقد أن النية فى ذلك بدأت قبلها بأسبوع ربما فور مذكرة د. وحيد رأفت فى ١٢ يناير. وهناك سببان لإبلاغ السفارة البريطانية بالذات، الأول هو أن بريطانيا كانت تحتل مصر والعلاقات متوترة خاصة فى منطقة القناة وكانت مصر تتهيأ لإلغاء معاهدة ١٩٣٦ ردا على فشل مجلس الأمن ١٩٤٨ فى حل المسألة المصرية أى جلاء القوات البريطانية، ووضوح دور بريطانيا فى تقسيم فلسطين وانشاء الدولة اليهودية وهزيمة الجيوش العربية وحصار الجيش المصرى فى الفلوجة. فى هذه الظروف حرصت الحكومة المصرية على ألا يساء فهمها فى تحريك القوات المتجهة إلى تيران وهدفها المعروف وهو السيطرة على مدخل الخليج حتى تحبط مخطط إسرائيل ولم تكن الحكومة المصرية معنية بإثبات ما هو معروف وهو ملكيتها للجزيرتين، وكان المهم هو استخدامها للسيطرة على خليج العقبة فى ضوء أطماع إسرائيل.

السبب الثانى لإبلاغ السفارة البريطانية هو أن بريطانيا كانت تستخدم المضيق للدخول والخروج من ميناء العقبة الذى يمد قواتها فى الأردن باحتياجاتها، فكانت مصر حريصة على ايضاح أن هدف الاجراءات المصرية هو حرمان إسرائيل وحدها من استخدام المضيق أو احتلال الجزر للسيطرة عليه[1].

هذه المذكرة أرسلت نسخة منها إلى السفارة الأمريكية يوم ٣٠/ ١/ ١٩٥٠ وهى التى أرسلتها بدورها إلى وزير الخارجية الأمريكى فى نفس اليوم

(١) حامد سلطان، فكرى سنجر، مذكرات وحيد رافت، سابق الاشارة إليها.

ونشرتها الحكومة المصرية فى ٩ أبريل ٢٠١٦ على أنها ضمن وثائق إثبات الحق السعودى فى الجزر على خلاف الحقيقة.

ومن المهم ملاحظة ما ورد بنص المذكرة المصرية[١] المرسلة إلى السفارة البريطانية فى ١٨ يناير ١٩٥٠.

١- بالنظر إلى المحاولات التى ظهرت من جانب السلطات الإسرائيلية بالنسبة لجزيرتى تيران وصنافير بالبحر الأحمر بمدخل خليج العقبة أمرت الحكومة المصرية وذلك بالاتفاق التام مع حكومة المملكة العربية السعودية (برقية الملك فى ١٧/ ١ وبرقية بعثته فى ٣٠/ ١ وشكره للحكومة المصرية ببرقية فى نفس اليوم كما قدمنا) باحتلال الجزيرتين احتلالا فعليا وهذا الاحتلال الآن أمر واقع.

٢- وقد أرادت الحكومة المصرية بهذا العمل أن تؤكد فقط حقوقها (وكل حق محتمل للمملكة العربية السعودية) بقصد منع كل اعتداء أو خرق محمتل لهذه الحقوق على الجزيرتين اللتين بحكم موقعهما الجغرافى تبعدان مسافة تقل عن ٣ أميال بحرية من شاطئ سيناء المصرى و٤ أميال بحرية من الشاطئ العربى السعودى المقابل.

٣- ولما كان هذا الاحتلال لم توحى به فكرة إعاقة المرور البرئ على أى وجه فى المجال البحرى الذى بين الجزيرتين المذكورتين وساحل سلوكه

(١) هذه المذكرة بالغة الأهمية لأنها هى نفسها التى أبلغت بمضمونها شفويا إلى السفير السعودى بعد إبلاغها إلى كل من بريطانيا والولايات المتحدة. أنظر نص المذكرة فى الملاحق(كتبت المذكرة باللغتين العربية والفرنسية).

عمليا سيبقى حرا كما كان فى الماضى وذلك وفقا للعرف الدولى ومبادئ القانون الدولى المقررة»[1]. (الفقرة الأخيرة هدفها طمأنة بريطانيا). ومن الواضح أن هذه المذكرة تدحض مزاعم أمريكا وإسرائيل بأن خليج العقبة مياه دولية، كما أنها أكدت السيادة المصرية على الجزيرتين، وعلى حرية الملاحة ولكن للمرور البرئ وحده والذى يسرى وقت السلم فقط وكما فى الماضى (أى استخدام ميناء العقبة من جانب بريطانيا ومن جانب الحجاج الداخلين إلى الأراضى السعودية).

٤- وقد أكدت مصر مصرية الجزر فى مذكرة وحيد رأفت رقم ٣٦ فى ٢٣/ ١٢/ ١٩٥٠، وفى جلسة مجلس الأمن حول نفس الموضوع فى ١٥/ ٢/ ١٩٥٤[2].

وعندما تلقت السفارة الأمريكية يوم ٣٠ يناير ١٩٥٠ هذه المذكرة

(١) نفس المرجع – وقد تم استرجاع هذه الفكرة بالذات من المذكرة من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا فى مناقشات مجلس الأمن لكى تؤكدان أن مصر عندما أغلقت الملاحة فى المضيق على إسرائيل قد أخلت بهذا التعهد مع ملاحظة أن مصر عندما أرسلت هذه المذكرة فى يناير ١٩٥٠ كانت قد أبلغت مجلس الأمن منذ ١٥ مايو ١٩٤٨ بأنها فى حالة حرب مع إسرائيل مما يجعل مرور إسرائيل فى المضيق غير برئ كما يرخص لمصر منع إسرائيل من المرور فى قناة السويس وهذه نقاط هامة دارت حولها معارك دبلوماسية ساخنة دفاعا عن تصدى مصر لإسرائيل.

(٢) كانت مناقشات مجلس الأمن طوال عام ١٩٥٤ تنصب على شكوى إسرائيل من إغلاق مصر لمضيق تيران وقناة السويس ورفض مصر تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٩٥ فى الأول من سبتمبر ١٩٥١. راجع على سبيل المثال مناقشات مجلس الأمن فى الجلسات من ٥٤٩ إلى ٥٥٤ عام ١٩٥١. وكذلك جلسات المجلس من ٦٥٨ إلى ٦٦٣ عام ١٩٥٤ وخاصة يومى ٥، ١٥ فبراير من ذلك العام وهى متوفرة على موقع مجلس الأمن لمن أراد الاطلاع. حيث أكد السفير عمر لطفى فى جلسة ١٥ / ٢/ ١٩٥٤ أن الجزيرتين جزء لا يتجزأ من الأراضى المصرية وهو ما لا تعترض عليه السعودية بالطبع- الجلسة رقم ٦٥٩ – السنة التاسعة – وثائق مجلس الأمن.

المصرية استفسرت من وزارة الخارجية عن مضمون هذه المذكرة فرد. د. وحيد رأفت مستشار الرأى بوزارة الخارجية بكتابه إلى الوزارة رقم ١٦٧ فى أول مارس ١٩٥١ بشأن مدخل خليج العقبة ومضيق تيران[١] جاء فيه الإيضاحات الآتية:

- أن تقدم إسرائيل نحو خليج العقبة بالمخالفة للهدنة التى قررها مجلس الأمن واتفاقية الهدنة مع مصر عام ١٩٤٩ سبب قلقا جديا لمصر بالنظر إلى التوتر وحالة الحرب بين العرب واليهود.

- فكان لابد من اتخاذ اجراءات حماية وأمن. ومن المعلوم أن إحدى هذه الاجراءات كان احتلال جزيرتى تيران وصنافير لتأكيد سيادة مصر على الجزيرتين المصريتين الكائنتين على مسافة قريبة من مدخل خليج العقبة».

وقد تحددت واجبات ومنطقة عمليات القوات المصرية فى مدخل خليج العقبة ووافق عليها مجلس الوزراءبجلسته المنعقدة فى ١٨/ ٣/ ١٩٥١ وكانت قد تقررت فى الاجتماع المنعقد يوم ٢٦/ ٣/ ١٩٥٠ بوزارة الحربية برئاسة وزير الحربية وحضره مستشار الرأى د. وحيد رأفت، ومدير عام الجمارك والسواحل والحدود وقائد المدفعية ومدير العمليات ومدير شؤون فلسطين بالخارجية[٢].

(١) مذكرة وحيد رأفت بقسم المذكرات بالملاحق.

(٢) ملف وزارة الخارجية رقم ق / ى ٩٩/ ٢/ ٤/ ٢ج - هذه هى المذكرة التى ادعت هدى عبدالناصر انها تثبت سعودية الجزر رغم أنها تؤكد مصرية هذه الجزرعند قراءتها وهى فى الحقيقة محضر اجتماع أودعه مدير ادارة فلسطين بوزارة الخارجية وحفظ فى ملف ادارة فلسطين ولم=

كانت مصلحة الموانى والمنائر قد أصدرت فى ٢٥/ ١٢/ ١٩٥٠ منشورا لشركات الملاحة رقم ٣٩/ ١٩٥٠ حول المناطق الممنوع الملاحة فيها بتوقيع أمير البحر أمين محمد الخطيب المدير العام، ومن بينها تيران وصنافير[١].

وقد أكدت وزارة المالية المصرية فى ١٤/ ٢/ ١٩٥٠ فى مذكراتها رقم ف ٢١٩-١/ ٤ أن مصلحة المساحة أبلغت بأنه اتضح من الاطلاع على اللوحة رقم ٦ جنوب سيناء من مجموعة خرائط القطر المصرى- الطبعة الأولى عام ١٩٣٧ قد بينت على الجزيرتين تفاصيل الارتفاعات لكل منهما بنفس الألوان التى بينت بها المرتفعات بالأراضى المصرية بتلك المجموعة بينما تركت المساحات المبينة بتلك اللوحة من الأراضى الأجنبية بيضاء دون أن تبين لها أية تفاصيل ومن ذلك أكدت وزارة المالية فى تلك الوثيقة أن تيران مصرية (لاحظ ما ورد فى خطاب مفيد شهاب المناقض لهذه الحقيقة حول لون تيران وصنافير –مذكرة المالية فى ١٤/ ٢/ ١٩٥٠ سرى وكتاب وكيل الخارجية إلى مستشار الدولة فى ٢٥/ ٢/ ١٩٥٠ – ملف الخارجية رقم ٣٧ – ٢١- ٨- ١٣ سرى جدا).

=تقدمه الادارة حسبما زعمت هدى عبدالناصر إلى الرئيس(الاجتماع كان بوزارة الحربية برئاسة الوزير ووحيد رأفت ومدير الجمارك ومدير السواحل والحدود وقائد المدفعية ومدير العمليات ومدير شئون فلسطين بوزارة الخارجية بتاريخ ٢٦/ ٣/ ١٩٥٠) التفاصيل فى رسالة فكرى سنجر ص ٢٧٣.

(١) ملف الخارجية رقم ٥٦- ١-٢٧٧٥ وملف مصلحة المنائر والموانئ رقم ٥٦/ ٤/ ١ . المرجع السابق ص٢٧٢.

ثم تحدث المندوب المصرى أمام مجلس الأمن فى ١٥/ ٢/ ١٩٥٤ بمناسبة تحدى إسرائيل لسيطرة مصر على المضايق ومنعها من المرور فيها وفى قناة السويس فأكد ملكية مصر لجزيرتى تيران وصنافير صراحة منذ ١٩٠٦ وجاء فى كلمته: «إننى أرانى مضطرا أن أذكر أن وثائق الحرب العالمية الثانية تثبت رسميا أن هاتين الجزيرتين قد استعملتهما القوات البحرية المصرية كجزء من خطة الدفاع المصرية وقد اشتركت الحاميات الموجودة على الجزيرتين مع الوحدات الجوية والبحرية المصرية التى كانت مكلفة وقتئذ بحماية سفن الحلفاء والتى تسير فى البحر الأحمر ضد الغواصات بينما كانت وحدات من القوات الجوية المصرية تحمى الساحل لضمان حرية مرور سفن الحلفاء فى البحر المتوسط، كانت هناك وحدة مصرية من ٨٠٠٠ رجل تدافع طيلة سنوات الحرب الثانية عن قناة السويس ومواطنيها ومنطقة خليج العقبة ضد الغارات الجوية المستمرة للأعداء[١].

وقد استمرت مصر فى ممارسة السيادة الفعلية على الجزر فى الوقت الذى لم تظهر السعودية أية وثائق رسمية تثبت ملكيتها للجزر وحتى الملك عبدالعزيز لم يدعى ذلك فى مراسلاته السالف الإشارة إليها.

فى فبراير ١٩٥٤ أصدر الحاكم العسكرى تعليمات إلى السفن المارة بمضايق تيران فى مياه مصر الإقليمية بضرورة مراقبة نقاط الاشارة المصرية فى شاطئ سيناء واتباع تعليماته[٢].

(١) راجع وثائق مجلس الأمن السابق الاشارة إليها فى جلسة ١٥/ ٢/ ١٩٥٤ .

(٢) الأمر العسكرى رقم ٣ لعام ١٩٥٤ – جريدة التجارة والملاحة باللغة الفرنسية – الاسكندرية فى ٢٩/ ٨/ ١٩٥٤ – سنجر ٢٧٧.

فى ٧/ ٧/ ١٩٥٥ صدرت تعليمات للملاحة فى تيران بأمر من وزير الحربية واعترفت جميع الدول بسلامة موقف مصر بشأن الملاحة فى مضيق تيران وخليج العقبة وهى المشكلة التى كانت قد عرضت على مجلس الأمن فى فبراير ١٩٥٤ [١] كما ذكرنا بشأن رقابة مصر على الملاحة ومنع الملاحة الإسرائيلية، ولاشك أن هذا العمل من اهم مظاهر ممارسة السيادة ولايمكن ممارستها على أرض أجنبية.

وفى أغسطس ١٩٥٥ صدر منشور مدير عام الجمارك إلى جميع شركات الملاحة والبعثات الأجنبية يلزم جميع السفن قبل مرورها بمضايق تيران باثنين وسبعين ساعة بأن تقدم بيانات كاملة (الاسم والجنسية والنوع وساعة المرور والحمولة والوجهة) للحصول على إذن من مكتب مقاطعة إسرائيل.

وقد تأكدت صلابة موقف مصر فى جميع حوادث المرور[٢] وهى تتحدى تعليمات السلطات المصرية سيادة مصر على مضايق تيران بلا منازع وأن اجراءاتها ضد إسرائيل والمهربات الحربية مطابق لميثاق الأمم المتحدة ولأحكام القانون الدولى، ولايمكن أن يكون هذا السلوك من قبيل الإدارة

(١) أكد محمود عزمى مندوب مصر فى الأمم المتحدة أن بريطانيا اعترفت بحق مصر فى التفتيش على السفن المارة فى الخليج ومضيق تيران وأن مصر تباشر هذا الحق فى مياهها الاقليمية (بما يؤكد مصرية تيران) واستدل على الموقف البريطانى بالمذكرة التى ارسلتها السفارة البريطانية فى مصر إلى الخارجية فى ٢٩/ ٧/ ١٩٥١ – نص المذكرة فى الملاحق – فكرى سنجر ص٣١٥ هامش ٣.

(٢) راجع هذه الحوداث فى المرجع السابق ص٢٨٢ وما بعدها، ومصطفى الحفناوى، وتقارير عنها خاصة تقرير حامد سلطان إلى وزارة الخارجية المصرية عن الباخرة البريطانية فى أعداد المجلة المصرية للقانون الدولى من عام ١٩٤٩ إلى ١٩٦٠.

لتيران الذى يختلف عن الملكية، والتى لاسند لها أصلا ولا اتفاق عليها (كما تزعم مذكرة مفيد شهاب) .

فأقرت بريطانيا فى هذه المذكرة بسيادة مصر على جزيرة تيران وبحقها فى تفتيش السفن[١].

وعام ١٩٨٢ قرر وزير الداخلية المصرى إنشاء نقطة للشرطة فى تيران يتبع قسم شرطة سانت كاترين [٢] وهذه من ابلغ صور ممارسة السيادة، كما قرر رئيس الوزراء عام ١٩٨٣، ١٩٩٦ اعتبار تيران ورأس محمد محميات طبيعية [٣]، ولو صح تبادل الخطابات بين السعودية ومصر ١٩٨٨-١٩٩٠ فإن القرار الأخير يكرس السيادة المصرية على تيران ولايمكن أن يكون مسألة تدخل فى مسرحية الإدارة التى روج لها د. مفيد شهاب .

وقد اجتزأ أنصار سعودية الجزر من كتاب محمد حسنين هيكل «سنوات الغليان» وقرأوها بما ينسجم مع خطهم العام فى التلفيق، وبذلك يعتبرون هيكل وسامى شرف ثم هدى عبدالناصر فى ارتدادها عن شهادتها وهم أركان

(١) مصطفى الحفناوى طبعة دار النهضة ١٩٥٦ ص ٤٧١ من كتابه الذى كان رسالته للدكتوراه بجامعة باريس بعنوان قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة – وهناك طبعة أخرى مجمعة سنشير إليها وهى من مطبوعات مكتبة الأسرة عام ٢٠١٥ .

(٢) قرار وزير الدخلية حسن ابو باشا رقم ٤٢٢ فى ٢فبراير ١٩٨٢ – الوقائع المصرية العدد ٦٧ فى ٢١ مارس ١٩٨٢ وتضمن هذا القرار الاشارة إلى القرار الجمهورى رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الجمهورية والمعدل للقرار ٨٤ لعام ١٩٧٩ وقرار مجلس الوزراء ٧٠٧ فى نفس العام باصدار اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلى.

(٣) أبلغت مصر الأمم المتحدة عام ١٩٨٣ وعام ١٩٩٦ بأن جزر تيران وصنافير محميات طبيعية وهو قرار سيادى كان يجب على السعودية الاعتراض عليه لو كانت الجزر حقا سعودية.

نظام جمال عبدالناصر بينما يفضحهم عبدالناصر نفسه فى سلوكه مع أزمة الجزر مما فصلناه فى مكان آخر من الدراسة وتصريحاته وفيديوهاته المنشورة. فقد قال هيكل«أن السياسة المصرية استقرت على خيار يعطى الملك سعود مهمة مواصلة قضية المرور الصهيونى فى العقبة (التى أثارت إسرائيل وأمريكا عاصفة عنها فى مجلس الأمن عام ١٩٥٤ كما ذكرنا) مع الإدارة الأمريكية (بحكم قربها بين واشنطن وهى النظرية الناصرية التى تركت هذا القرب مع الرغبة من الاستفادة منه وهو وهم بالطبع) ويعتقد هيكل [١] أن تحمس سعود للقيام بهذا الدور سببه اعتقاد (سعود) بأن الجزر سعودية (فكأنه يدافع عن حقه وليس عن حق مصر)(وبالطبع تفسير هيكل خاطئ، من ناحية لأن الجزر لو كانت سعودية لضمن سلامتها بضمان واشنطن ولا يهمه إغلاق المضيق، والراجح أن الملك سعود أراد أن يفلت من ضغوط عبدالناصر لرفض سياسة الأحلاف التى روج جون فوستر دالاس حينذاك) خاصة وأن سعود وعبدالناصر حينداك كانا ضد الشيوعية قبل أن يتحول عبدالناصر إلى موسكو بتدبير من إسرائيل[٢] وربما واشنطن.

وقد وضعت الكتب الدراسية فى التاريخ والجغرافيا فى المدارس المصرية والسعودية وكافة الدول العربية منذ أكثر من قرن لتؤكد أن الجزر مصرية(يرجى الرجوع إلى كتب الجغرافيا والتاريخ عن العالم العربى ومصر فى الصف الإعدادي والثانوى فى جميع الدول العربية).

(١) هيكل – سنوات الغليان ص٩١.

(٢) الأشعل ، الفكر الصهيونى فى مذكرات إنشتاين وشارون، مرجع سابق.

وقد أكدت القوات المسلحة في كتاب نشرته عام ١٩٥٦ علي أن هذه الجزر مصرية وأنها انسحبت منها ضمن خطة الانسحاب العسكري من سيناء أمام مخطط العدوان الثلاثي الذي كان يهدف الي عزل قواتنا في سيناء.

المحطة الثانية مزاعم المطالبة السعودية بالجزر عام ١٩٥٧ !

توخيا للأمانة والموضوعية فى متابعة موضوع الجزر عثرت على مصدر واحد هو رسالة الدكتور فكرى سنجر عام ١٩٧٨ يقول أن السعودية قد أرسلت مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن والحكومة المصرية وأن الحكومة المصرية لم ترد وأن هذه المذكرة تحمل رقم A3575c بتاريخ ١٥/ ٤/ ١٩٥٧ . وقد بذلت جهدا كبيرا للتحقق من هذه الواقعة فلم أجد لها أثرا فى وثائق الأمم المتحدة أو وثائق وزارة الخارجية المصرية بل أن رقم هذه الوثيقة هو فى الواقع رسالة من السفير السعودى فى نيويورك إلى الأمين العام للأمم المتحدة فى ١٢أبريل ١٩٥٧ وتحمل رقما خارجيا هو رقم S/3825 يوم ٩ مايو ١٩٥٧وهى من وثائق مجلس الأمن كما هو واضح (وتشير فى داخل الرسالة إلى أن تاريخها هو ١٢ أبريل ١٩٥٧ ورقمها هو3575 /A وهو الرقم التذى استند إليه الباحث وبنى قصته عليها ونقل عنه الأستاذ مصطفى بكرى دون أن ينقل عنه أيضا أسانيد مصرية الجزر التى خصص لها رسالة الدكتوراه بأكملها)

هذا الخطاب موقع من السفير عبدالله الخيال مندوب السعودية الدائم فى الأمم المتحدة ويحمل رقم A/3575 وموجه إلى رئيس مجلس الأمن ويتضمن أن السعودية تعتبر مياه خليج العقبة مياة عربية مغلقة تحت الهيمنة

العربية على أسس تاريخية ولما انعقد اجتماع لمجلس الأمن فى الجلسة ٦٤٧ فى الثانى من أكتوبر ١٩٥٧ أكد السفير أحمد الشقيرى مندوب السعودية ذلك كما ساندته الوفود العربية. المهم أن هذه الوثيقة ليس فيها مايشير إلى مطالبة السعودية بالجزر كما ورد فى الرسالة المشار إليها ومع ذلك أوردنا القصة بكاملها حتى نخلص إلى أن الواقعة لم تحدث والوثيقة غير صحيحة وأن الاجتهاد فى سبب عدم الرد المصرى على الوثيقة هو من قبيل الترف الفكرى والصحيح هو ما أثبته الدكتور مصطفى الحفناوى من موقف كريم من المملكة اتجاه القضية العربية فى خليج العقبة ولذلك نرجو الاطلاع على هذه المرجعيات فى الهوامش المثبتة بوضوح فى هذه الدراسة.

قيل أن السعودية عام ١٩٥٧ طالبت مصر بإعادة الجزر[1] وهذا قول غير منطقى ولم نجد له أثرا كما ذكرنا، وبذلك تكون السعودية قد أثارت موضوع الجزر لأول مرة فى أوراق مجلس الوزراء المصرى التى نشرت فى ٩ أبريل عام ٢٠١٦ كما ذكرنا وليس هناك أثر لأى مطالبة سعودية على الإطلاق لسبب بسيط وهو أن السعودية كما ذكرنا للأمانة لم تدعى يوما ملكيتها لهذه الجزر.

ومن المعروف أن إسرائيل احتلت سيناء ومعها الجزر فى العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ ولو كانت الجزر سعودية لاحتجت السعودية على إسرائيل أو سجلت احتجاجها فى الأمم المتحدة وعندما خاضت مصر معركة دبلوماسية واسعة منذ ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ لم يرد ذكر السعودية خاصة وأن المعركة كانت

(١) رسالة فكرى سنجر، مرجع سابق، ص٢٧٤.

تتعلق بإجلاء إسرائيل عن سيناء والجزر بشكل خاص وقد رفضت إسرائيل رفضا قاطعا الانسحاب من الجزر ولم تظهر السعودية، ودخل الأمين العام للأمم المتحدة فى معركة دبلوماسية كبيرة مع إسرائيل لكى تنفذ قرارات الجمعية العامة التى صدرت من أول نوفمبر إلى الخامس منه عام ١٩٥٦ والتى تطالب إسرائيل وبريطانيا وفرنسا بالانسحاب من كافة الاراضى المصرية وتمسكت إسرائيل فى اللحظة الأخيرة بأن الانسحاب من الجزر يقابله وجود القوات الدولية التى تضمن مرور إسرائيل فى خليج العقبة عبر الجزر علما بأن المرور تركز فى منطقة عمقها ٢٩٠ مترا وعرضها ٣ اميال بحرية بين الساحل السيناوى وجزيرة تيران حيث كانت القوات المصرية تسيطر على هذا الممر . وقد نجح الأمين العام للأمم المتحدة فى تحقيق انسحاب إسرائيل من الاراضى المصرية ولم يقل الأراضى السعودية مع عدم الالتزام بأن تضمن القوات الدولية حرية مرور إسرائيل بل ومنح مصر -التى قبلت وحدها وجود القوات على أراضيها بعد رفض إسرائيل وجودها لديها - بأن من حقها فى أى وقت طلب سحب هذه القوات.

وقد قرر عبدالناصر وحده دون التشاور مع السعودية اعادة الجيش المصرى إلى الجزر بعد أن ظلت القوات الدولية فيها عشر سنوات، وهى الازمة المعروفة بأزمة المضايق عام ١٩٦٧ والتى أكد الفقه المصرى فى ذلك الوقت أن خليج العقبة بأكمله مياه تاريخية أو مياه داخلية مصرية ولم تظهر السعودية فى هذا الجدل، وانتهى الأمر كما هو معروف إلى احتلال إسرائيل لكل الأراضى المصرية فى سيناء بما فيها الجزر وحاولت مصر وحدها اجلاء

إسرائيل سلميا وبدأت حرب الاستنزاف فى سيناء وكانت هذه الجزر أهم مسارح القوات البحرية المصرية فى هذه الحرب.

وأبرمت اتفاقية السلام فى مارس ١٩٧٩ وأصرت إسرائيل على أن تتواجد فى الجزر قوات من عدة دول تهيمن عليها الولايات المتحدة ولا يكون للوجود العسكرى المصرى أثر فيها باعتبار أنها جزء من المنطقة ج وفق تقسيم سيناء، ولو كانت الجزر سعودية لسمعنا صوت السعودية فى هذه المعاهدة أما أن تأتى بعد أربعين عاما لتكون طرفا فيها ومالك الجزرالجديد فذلك أمر يشير الشك والريبة.

من الواضح ان المملكة العربية السعودية كانت تخشى تداعيات استيلاء اسرائيل على الجزر من اخطار على حدودها وليس الادعاء بملكية الجزيرتين او لتاكيد سيادتها عليهما مما تكشف عنه برقيتا الملك عبد العزيزفي ١٧/ ٣٠ يناير ١٩٥٠.

وكانت مصر منهكة من العمل في الأمم المتحدة طوال الشهور الأخيرة من عام ١٩٥٦ والشهور الأولى من عام ١٩٥٧ والسعى لتحقيق انسحاب القوات المعتدية البريطانية و الفرنسية والاسرائيلية بشكل خاص والتى احتلت كامل سيناء بما فيها الجزر وانسحبت فقط لكى تحل محلها قوات الطوارئ الدولية وتنهى سيطرة مصر ومنع اسرائيل من المرور فى المضائق ،كما كانت تلعق جراح العدوان الثلاثى بعد معركة تأميم القناة وتسعى إلى طمأنة المجتمع الدولى إلى حرية المرور فى قناة السويس و إصدار تصريح ابريل ١٩٥٧ ومتابعة استكمال انسحاب القوات البريطانية تنفيذا لاتفاقية

الجلاء.

وكانت مصر أيضا تخوض معركة سياسية مع واشنطن بسبب اتجاه عبد الناصر نحو موسكو للتسليح بعد مذبحة غزة في فبراير ١٩٥٥، وبسبب معركة عبد الناصر مع الغرب فى اتون الحرب الباردة حول الاحلاف والقواعد العسكرية ،وبالطبع بدأت علاقات مصر بالسعودية تتوتر لاسباب عديدة منها موقف السعودية من ثورة يوليو و سلسلة المؤامرات ضد عبد الناصر التى سجلها هيكل فى كتبه وهو القريب من عبد الناصر ،واستمرار هذا الموقف وتوتره فى عهد الملك سعود ، وتناقض الانتماء الى معسكرى الحرب الباردة ، وحملة عبد الناصر على النظم الرجعية المتحالفة مع الاستعمار مقابل النظم التقدمية التى كان عبد الناصر يتقدمها

هذه الظروف هى التى دفعت سنجر فى رسالته إلى قصة مطالبة السعودية للجزر عام ١٩٥٧ وهومالم نجده صحيحا كما ذكرنا ولو كان صحيحا لما أغفله مجلس الوزراء المصري وهو يبحث عن كل مايسند حجته ولوعلي سبيل المغالطة كما بينا في تحليلنا لأوراقه. بل فوجئت مصر بما اسماه الدكتور الحفناوى موقف كريم من المملكة حيث نقل فى ١٦ مارس ١٩٥٧ بيان وكالة أنباء السعودية ويقول أن الدعاية الصهيونية تحاول طمس حقائق خليج العقبة الممر الطبيعى لقوافل الحجاج ومفتاح مكة والمدينة كما أن الخليج مغلق من الناحية الجغرافية ويخضع للسلطان الملاحى للدول العربية المطلة عليه. ونقل الحفناوي عن الأمير فيصل ولى العهد ورئيس الوزراء فى ١٨ مارس ١٩٥٧ تصريحا يؤكد فيه هذه الحقائق ويعارض تدويل

خليج العقبة ويؤكد أنهم سيقاومون أى محاولة للانتقاص من سيادتنا أو الحد من سيطرتنا على مياه العرب الاقليمية التى هى جزء من ممتلكاتهم ومقدساتهم)[١].(٥٦)

بل أن السعودية احتجت لدى واشنطن على دخول الباخرة الامريكية خليج العقبة متجهة إلى ايلات فى ٧ ابريل ١٩٥٧ وأبلغت السعودية مصر بذلك كما أبلغت إيران لمنع تموين إسرائيل واستحثت الحمية الدينية لدى إيران وباكستان للتضامن ضد إسرائيل[٢].

وفى ١٢ مايو ١٩٥٧ أرسلت السعودية مذكرة إلى كل دول العالم احتجاجا على محاولات إسرائيل المرور فى خليج العقبة وأشار إلى المدمرة الإسرائيلية التى عبرت أول مايو ١٩٥٧ من إيلات إلى شرم الشيخ ثم بلدة الشيخ حميد الواقعة على الساحل السعودى واقتربت من بلدة مقنى على الساحل على بعد كيلو متر واحد وهو دليل على استغلال إسرائيل للظروف التى خلقها عدوانها الأخير على مصر وتهديدها للاماكن المقدسة ورفعت السعودية هذه الحوادث إلى مجلس الأمن احتجاجا عليها[٣]. وأشار الدكتور الحفناوى[٤] حينذاك إلى محاولات الوقيعة بين مصر والسعودية وقال «لايهمنا فى شئ أن نرجع إلى مشكلة الحدود فى منطقة العقبة بين مصر وجاراتها العربية فالوطن العربى كله جزء لايتجزأ ولا نسلم بالفواصل

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق، ٤٨١.

(٣) المرجع السابق ص٤٧٩.

(٤) المرجع السابق، ص٤٦٦.

السياسية التحكمية التى أقامها الاستعمار الصليبى وحسبنا أن نقرر أن خليج العقبة برمته مصر سعودى اردنى فوجب على مصر أن تدافع عن نفسها وعن شقيقاتها وأن تأخذ حذرها وتسيطر على مياهها الاقليمية فى مدخل الخليج الجنوبى على جزيرتي تيران وصنافير[١].

ويخلص د. مصطفى الحفناوى [٢] إلى أن الجغرافيا تدل دلالة واضحة على أن مياه المضيق بين تيران وساحل سيناء مياه إقليمية وكذلك الحال بالنسبة للمياه بين تيران وصنافير، وأما المضيق بين صنافير والساحل السعودى فهى مياه إقليمية سعودية. وتبعا لذلك من حق مصر أن تستعمل حقوق السيادة على تلك المياه الإقلمية وتتحكم فى حركة المرور فى خليج العقبة فى نطاق ما هو مقرر لأية دولة على اقليمها المائى[٣].

ولو صح جدلا ان السعودية اثارت علي اي نحو مسالة الجزر لكان هذا الموقف السعودى المفاجئ لا ينطلق من قناعة بملكية الجزر بقدر ما كان مناكفة سياسية فى ضوء عوامل التوتر سواء في العلاقات المصرية السعودية او المصرية الأمريكية او غضب السعودية من الميل المصري نحو موسكو الشيوعية *الملحدة* فضلا عن موقف السعودية من أزمة عبد الناصر مع الإخوان المسلمين عام ١٩٥٤ و إيواء معظم قياداتهم

وقد توالت الأزمات المصرية السعودية بشكل اكثر حدة ومع ذلك لم تثر

(١) المرجع السابق، ص٤٨٤.
(٢) المرجع السابق.
(٣) نفس المرجع.

السعودية قصة الجزر وتصعيدها على النحو السالف مما يقطع بأن رواية ١٩٥٧ لا أصل لها في اي اوراق رسمية. فقد استاء ت السعودية من الوحدة المصرية السورية ١٩٥٨ ومن تشجيع مصر لثورة العراق ضد الملكية ١٩٥٨ ثم ازمة اليمن التى أدخلت مصر و السعودية فى حرب حقيقية من ١٩٦٢-١٩٦٥ واستمر التوتر حتى خلال مرحلة انسحاب الجيش المصري عقب اتفاقية جدة ١٩٦٥ وحتى نكسة ١٩٦٧ ورغم ذلك كان موقف الملك فيصل مشهودا وشهما فى القمة العربية فى الخرطوم اغسطس ١٩٦٧ وتعهده بدعم دول المواجهة لإزالة اثار العدوان[١].

ولذلك نعتبر ان الزعم باثارة مسألة الجزر عام ١٩٥٧ لغو كامل بل ووقيعة بين مصر والمملكة ففى اللحظة التى زعم أن السعودية كانت تثيرها كانت إسرائيل تنسحب من الجزر ليس لصالح مصر وانما لكى تعسكر فيها قوات حفظ السلام مع ميزة كامنة لاسرائيل وهى حرية المرور فى مضايق تيران دون قدرة لمصر على منعها .

فماذا يفيد السعودية اثارة المسألة فى هذا الوقت ثم تخمد المطالبة او الادعاء بعد ذلك .فالوقت لم يكن مناسبا .وكان الاولى ان تثير السعودية القصة فعلا عندما قرر عبد الناصر سحب قوات الطوارئ منها واحتلالها وإغلاق المضايق فى وجه إسرائيل ، في وقت كانت ذيول أزمة اليمن تولد

(١) كانت السعودية تحارب القومية العربية بالإسلام وظهرت انكسارات كثيرة بين العروبة والإسلام حينذاك، ولكن الحقيقة هى أن السعودية ها لها أن يستخدم عبدالناصر العروبة أداة لهيمنة مصر حينذاك، حيث اتهم السعودية بالرجعية والعمالة للاستعمار.

مرارة شديدة لدى السعودية[1].

لكل هذه الاسباب نرى ان الزعم باثارة مسألة الجزر على هذا النحو العابر دون التوقف وتقديم اى مستند او حجج، حادث منفرد ومعزول ودفن بعد ذلك ،كما ان السعودية لم تحاول ان تمارس اى مظهر من مظاهر السيادة بعد هذا الحادث المنعزل المزعوم ،خاصة و ان مصر تؤكد فى كل مناسبة ملكيتها للجزر وتمارس اوضح صور السيادة عليها دون منازع.

وقد تأسس الموقف المصري فى مسألة السيادة المستمرة منذ صدور المرسوم المصرى فى ٦ فبراير ١٩٥٠ بشأن إجراءات تفتيش السفن و الطائرات وضبط الغنائم منذ ١٩٤٨ ،وذلك بعد أيام من السيطرة العسكرية على الجزر كما اسلفنا . و هذا القانون حل محل الامر العسكرى رقم ٣٨ بتاريخ ٨/ ٧/ ١٩٤٨ والذى انشأ مجلس الغنائم كما تأكد فى عدة جلسات لمجلس الأمن خلال الفترة ١٩٥١-١٩٥٤ والحوادث التى فرضت فيها مصر على السفن فى مياهها الإقليمية بما فيه مضايق تيران تعليماتها خاصة (انجى توفت) الدانماركية عام ١٩٥٩ او (ماريا انطونيو)الايطالية التى منعتها مصر من المرور فى مضايق تيران وأرجعتها إلى ميناء الشحن عام ١٩٥٩

وقد صدرت تعليمات الملاحة فى خليج العقبة و مضيق تيران فى ٥/ ٩/ ١٩٥٥ بعد هزيمة شكاوى إسرائيل فى مجلس الأمن عام ١٩٥٤.

فكيف يزعم أن تثير السعودية لأول مرة مسألة تبعية الجزر لها على خلاف

(١) المرجع السابق.

ما تؤكده مصر فى مجلس الأمن فى الوقت الذى تؤكد السعودية أيضا أن المعركة مع إسرائيل ولا تتعلق بالمسافة الفاصلة بين مصر والسعودية فى مدخل الخليج بالشكل الذى عرضناه فى شهور مارس وإبريل ومايو ومن الواضح أنه ليس هناك انسجام بين زعم المطالبة بالجزر وبين الموقف السعودى العام رغم التوترات الثنائية بين مصر والسعودية كما أسلفنا .

وعلي أي حال فان التوتر المصري السعودي قد زال بهزيمة مصر امام اسرائيل عام ١٩٦٧ وبداية ظهور السعودية علي المسرح العربي ثم الخليج بعدها بسنوات قليلة[1]. حيث صارت السعودية منذ عام ١٩٦٨ المتحدث باسم العرب فى الخليج بالتحالف مع إيران الشاه بعد خروج مصر مبدئيا من عداد القوى الاقليمية ثم خروجها نهائيا بمعاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩.

المحطة الثالثة ٢٠١٦ (بيان مجلس الوزراء ومرفقاته) :

أرفق مجلس الوزراء المصرى بيانه الذى نقل فيه الجزر من مصر إلى السعودية تسع وثائق قال أنها تؤيد حق السعودية فيها رغم أنه إذا صحت الرواية فإن السعودية تطالب ولا تجادل لأن الطرف الرسمى المصرى حل محل السعودية فى الجدال ونظرا لأننا خصصنا فصلا للموقف المصري فإننا نكتفى هنا بالتعليق على ما قيل أنها رسائل متبادلة بين الأمير سعود الفيصل

(١) كان انكسار ١٩٦٧ نهاية المد القومى وبداية الاحياء السياسى الإسلامى، وانكسار مصر كقوة إقليمية وصعود السعودية على الأقل متحدثا باسم العرب فى قضايا الخليج فضلا عن تبنى السعودية لقضية القدس وإنشاء منظمة المؤتمر الإسلامى. أنظر التفاصيل فى الآشعل، أصول التنظيم الإسلامى الدولى، القاهرة ١٩٨٨.

وزير الخارجية السعودى ودكتور عصمت عبدالمجيد وزير الخارجية المصرى.

تضمن الملف الذى قدمه بيان مجلس الوزرا ءعددا من الاوراق التى قيل أنها وثائق تثبت حق السعودية فى تيران وصنافير رغم أن بعضها لا علاقة له بالموضوع ولكن حشد هذه الأوراق يوهم القارئ غير المتخصص بصدق بيان مجلس الوزراء.

ومن هذه الأوراق اتفاقية رفح ١٩٠٦ وهى من أوراق اثبات ملكية مصر للجزر قبل قيام السعودية بثلث قرن علما بأن حدود مصر ثابتة وأى تذبذب فيها فى عهد الدولة العثمانية خاصة فى صراعها مع بريطانيا أو خلافها مع الخديوى عباس حلمى الثانى لا تؤثر مطلقا على حدود مصر الثابتة منذ الفراعنة . أما المرسوم الجمهورى والمرسوم الملكى السعودى بشأن خطوط قياس البحر الاقليمى فى البلدين فهى أدوات للقياس ولم يرد فيهما شئ مما أدعاه مجلس الوزراء الذى قال أن ترسيم الحدود هو الذى أدخل تيران وصنافير فى المياه الاقليمية السعودية ولم يزعم أنها كانت ملكا للسعودية كما ادعت بعض المصادر الرسمية الأخرى.

أما ادعاء البعض بأن السعودية تملك ومصر تدير وأن هناك فرقا بين الادارة والملكية فهذا غيرصحيح و ليس هناك ما يثبت ملكية السعودية كما أن ممارسة السيادة المصرية على هذه الجزر لم يتحداها أحد خاصة وأن إسرائيل والولايات المتحدة لو علمتا أن جزيرة تيران سعودية لجادلتا فى حق مصر فى اغلاق المضيق ورقابة المرور فيه وهى لا تملك منه إلا طرف واحد

بينما تملك تيران الطرف الآخر .

تحليل لخطابات سعود الفيصل وعصمت عبدا لمجيد حول الجزر:

يجب أن نقرر ابتداءا أن وزير خارجية مصر لا يملك التصرف فى هذه الجزر حيث ورد فى خطاب سعود الفيصل إلى الدكتور عصمت عبدالمجيد صراحة أنه جرت اتصالات بينه وبين سعود الفيصل فى نيويورك عام ١٩٨٨ وتطرقت إلى بحث موضوع تيران وصنافير «التابعتين للمملكة العربية السعودية» حيث« أبديت عدم وجود اعتراض أو تحفظ لدينا فيما يخص سيادة المملكة على هاتين الجزيرتين» . ويقول خطاب الفيصل «أن السعودية لاتنوى خلق ظروف قد تؤثر على النهج التى رسمته مصر لسياستها الخارجية وكل ما فى الأمر هو عودة الجزيرتين بعد أن انتهت أسباب الاعاره.» فخطاب وزير خارجية السعودية تبنى نظرية الاعارة المصرية للجزيرتين من السعودية . والطريف أن رسالة سعود الفيصل هذه هى الثانية ومؤرخة بالتاريخ الهجرى ٢٩ / ١٢/ ١٤٠٩ أما الرسالة الثانية فمؤرخة بالتاريخ الميلادى وأشارت إلى رغبته فى التطرق إلى موضوع الجزيرتين التابعتين للسعودية «حيث يعلم معاليكم أنه نتيجة للاتصالات التى جرت بين مسؤولي البلدين عام ١٣٦٩ الموافق ١٩٥٠ ..... فقد وافقت حكومة المملكة على أن تكون تحت الادارة المصرية حينذاك لتقوية الدفاعات العسكرية المصرية فى سيناء » وأشارت المذكرة إلي أنه فى عام ١٤٠٢ الموافق ١٩٨١ دون تحديد للشهر واليوم أبلغ الرئيس السودانى جعفر النميرى رسالة من الملك خالد إلى حسنى مبارك بعدم اثارة موضوع الجزيرتين حتى يتم الانسحاب

الاسرائيلى من الاراضى المصرية ويبقى أمرهما مسألة عربية فيما بين المملكة ومصر ونلاحظ أن الخطاب الأول أرسل من سعود الفيصل إلى عصمت عبد المجيد فى ٢٩/ ١٢/ ١٤٠٩أى عام ١٩٨٨ دون الاشارة إلى التاريخ الميلادى وأن الخطاب الثانى أرسل عام ١٩٨٨ وأن حسنى مبارك طلب من الملك خالد عن طريق النميرى عدم اثارة الموضوع عام ١٩٨١ وكانت السعودية فى ذلك الوقت غارقة فى مساندة صدام حسين فى الحرب ضد ايران كما أنه فى عام ١٩٨٨ كانت مصر قد استردت أراضيها فى سيناء بأربع سنوات وكان قد مر سبع سنوات على معاهدة السلام التى تناولت موضوع الجزر وأنها فى المنطقة ج من الملحق الأول للمعاهدة ولم نسمع تعليقا من السعودية طوال هذه العقود على موضوع الجزر.

ونجمل ملاحظاتنا على الخطابات المتبادلة بين الوزيرين فيما يلى :

أولًا: أرسل الفيصل رسالتين إلى عصمت عبدالمجيد الأولى بتاريخ هجرى هو ٢٩/ ١٢/ ١٤٠٩ والأخرى بتاريخ ميلادى هو ١٤/ ٩/ ١٩٨٨ .

ثانيًا : فى الرسالة الأولى إشارة إلى أن الفيصل أرسل رسالة أخرى لعبدالمجيد بتاريخ ٣/ ٢/ ١٤٠٩ هجرية ولم تظهر أوراق مجلس الوزراء المصرى هذه الرسالة .

ثالثًا: أن العبارات الواردة فى الرسالتين السعوديتين عند الاشارة إلى طلب الجزيرتين متشابهة حيث يقول فى الرسالة الأولى «أن حكومة المملكة لا تنوى خلق ظروف قد تؤثر على النهج الذى رسمته مصر الشقيقة لسياستها الخارجية وكل ما فى الأمر هو عودة الجزيرتين بعد أن انتهت اسباب الاعارة

(والحقيقة أن أسباب الإعارة تفاقمت ولم تنتهى). كذلك يتسم الطلب السعودى بالرقة الزائدة غير المألوفة فى المراسات المتعلقة بحقوق اقليمية حيث تقول الرسالة الأولى أيضا »أن أى نظرة خاصة لهاتين الجزيرتين السعوديتين من جانب حكومة جمهورية مصر العربية تفرضها طبيعة وضع معين يستدعى أن يبقيا تحت إدارة جمهورية مصر العربية وإلى أن تحتاج المملكة لها سينال من جانب حكومة المملكة العربية السعودية ما هو جدير به من اهتمام وسننظر فيه بكل تبصر فى الأمور»[1]. وبلغت ثقة سعود الفيصل فى أهلية عصمت عبدالمجيد وقدرته القانونية على رد الجزيرتين أن طلب اعتبار هذا الخطاب وجوابه يشكل اتفاقا فى هذا الشأن.

أما فى الخطاب الثانى السعودى فقد أكد سعود الفيصل أن اعادة الجزيرتين إلى السعودية لايرمى إلى تعزيز نهج التعاون المعهود بين البلدين ومسعاهما الدائم للحفاظ على الأمن والاستقرار فى المنطقة وتحقيق مزيد من المنعة والعزة للأمة الإسلامية والعربية والمصلحة المشتركة للبلدين. وأردف الخطاب الثانى قائلا «كما أن أى نظرة خاصة لهاتين الجزيرتين السعوديتين من جانب حكومة جمهورية مصر العربية وإلى أن تحتاج المملكة لهما سينال من جانب حكومة المملكة العربية السعودية ماهو جدير به من اهتمام وسننظر فيه بكل تبصر فى الأمور».

ومن الواضح مدى الرقة الشديدة وعدم الإصرار من جانب السعودية وعدم استعدادها لاسترداد الجزيرتين.

(١) نص الخطابات فى الملاحق.

رابعا: أشار الدكتور عصمت عبدالمجيد فى طلبه تفويض الحكومة له بالرد على سعود الفيصل أن مجلس الوزراء اجتمع يوم ٤/ ٣/ ١٩٩٠ وخصص الاجتماع لمسألة الجزيرتين دون مناقشة فيما يبدو ان كان قد اجتمع بالفعل. واشار خطاب الوزير إلى مجلس الوزراء أو افادته خلال اجتماع المجلس أنه تلقى خطابين من الأمير سعود الفيصل خلال العام والنصف الأخيرين فلماذا تأخر الرد عامين ونصف؟

وأشار الخطاب إلى أن الوزير السعودى أثار المسألة مع عصمت عبدالمجيد فى سبتمر ١٩٨٨ فى نيويورك (أشار خطاب الفيصل الأول إلى أن الاجتماع فى نيويورك تم يوم ١٦/ ٢/ ١٤٠٩ هجرية) وأكد له الوزير المصرى أنه لا اعتراض لديه على أن الجزر سعودية وأنه يوافق على ردها (لاحظ أن عبدالمجيد حسم المسألة مع سعود الفيصل عام ٨٨ دون أن ينتظر موافقة مجلس الوزرا ء المصرى على ذلك فلماذا طلب التفويض بالرد على الفيصل بعد عام ونصف).

ويتضح من هذا الخطاب أن الوزير المصرى ترافع أمام مجلس الوزراء واستمات لاثبات تبعية الجزيرتين للسعودية ولكنه لم يأتى بجديد وانما اشار إلى أن الجزيرتين تتبعان السعودية وأن الثابت تاريخيا أن السيادة كانت للسعودية حتى قامت مصر باحتلالهما بمباركة السعودية ونحن لا نعلم أن السعودية قد مارست السيادة على هذه الجزر قبل ١٩٥٠ التى اشار إليها لأن السعودية كانت لاتزال تؤكد نفوذها على مناطق الجزيرة العربية فى ذلك الوقت.

ثم ناقض نفسه فى الفقرة التالية عندما ميز بين السيادة وممارسة السيادة، وبين الإدارة وبين السيادة وكلها مفاهيم أوليه لا تحتاج إلى ايضاح ثم أكد فى الفقرة الثالثة على أن مصر لم تحاول فى أى وقت أن تدعى السيادة على الجزيرتين وانما تتولى الدفاع عنهما وقد علقنا علي ذلك آنفا.

والطريف أن خطاب الوزير المصرى هو خلاصة مشاوراته مع الدكتور مفيد شهاب رئيس قسم القانون الدولى فى حقوق القاهرة فى ذلك الوقت بل أن الدكتور مفيد شهاب وقع الخطاب إلى جانب الوزير ربما ليقوى حجته من الناحية القانونية لاقناع مجلس الوزراء بما يقول وهذه هى المرة الأولى فى تاريخ مصر أن يقدم وزير إلى مجلس الوزراء مذكرة بتوقيع شخص آخر مهما كان قدره.

وقد أشار الوزير المصرى في مذكرته إلى مجلس الوزراء أن المادة الثانية من معاهدة السلام مع إسرائيل أحالت بشأن تحديد الحدود إلى خريطة تضع لونا على الجزيرتين هو نفسه المستخدم فى الخرائط السعودية. ولو صح هذا فكيف تتحمل مصر مسؤولية الجزيرتين اتجاه إسرائيل خاصة وانهما جزء من سيناء وكيف سمح الوزير المصرى والسادات بذلك فى معاهدة السلام . ومعنى ذلك أيضا أن مصر وهى تغلق مضيق تيران عام ١٩٦٧ كانت تتصرف وتمارس السيادة على غير أراضيها ولو صح ذلك لكانت إسرائيل وأمريكا أول من تحدى اغلاق المضيق ولذلك فاننى اطالب بالتحقيق فى مدى صحة هذه الوثيقة وصحة ما ورد فيها بشأن الجزر.

خامساً: أما رد الدكتور عصمت عبدالمجيد على سعود الفيصل يحمل تاريخ ٣ مارس ١٩٩٠ بينما عرض الموضوع على مجلس الوزراء يوم ٤

مارس ويفترض أن التفويض سابق على الرد وليس العكس[1].

أما الدكتور مفيد شهاب الذى تولى الترويج لسعودية الجزر فقد أشرف على رسالة الدكتور فكرى أحمد سنجر حول مشكلة المرور فى خليج العقبة عبر مضيق تيران فى ضوء ظروف الصراع العربى الإسرائيلى وأحكام القانون الدولى العام عام ١٩٧٨ بحقوق القاهرة، التى يؤكد فيها على مصرية الجزر(المعلوم أن الطالب لا يستطيع أن يبدى رأى معارضا لأراء لجنة المناقشة خاصة المشرف ومعنى ذلك أن الدكتور مفيد شهاب كان يعتقد بمصرية الجزر حتى عام ١٩٩٠ عندما كتب مرافعة ممتازة لمجلس الوزراء للمطالبة بالاعتراف بسعودية الجزر وقد فندنا هذه المرافعة فى مكانها).

كما شارك الدكتور مفيد شهاب مع الدكتور حافظ غانم والدكتورة عائشة راتب وهم أعضاء لجنة المناقشة فى ندوة الجمعية المصرية للقانون الدولى فى ٢٠ مايو ١٩٦٧ حول حق مصر فى اغلاق مضيق تيران واكدوا جميعا بما فى ذلك رسالة الدكتوراه أن تيران مصرية[2]. والمعلوم أن رأى هؤلاء الاساتذة خاصة المشرف فى قضية حساسة مثل تيران لا يمكن أن يختلف رأى الطالب عنهم كما هو مألوف فى الرسائل الجامعية فى مصر. يقول الدكتور سنجر فى رسالته أن المندوب المصرى فى الأمم المتحدة أعلن فى ١٥ فبراير ١٩٥٤ أمام مجلس الأمن ملكية مصر لجزيرة تيران «وقرر المندوب أن مصر تفرض سيادتها على جزيرتى تيران وصنافير منذ عام ١٩٠٦ وكانت في الجزيرتين فى

(١) نص الخطابات فى الملاحق.

(٢) المجلة المصرية للقانون الدولى، عدد ١٩٦٧.

الحرب العالمية الثانية تحصينات مصر الدفاعية واستخدمت لحماية سفن الحلفاء من هجمات الغواصات المعادية وأن الاتفاق الذى تم مع السعودية قد أكد أن الجزيرتين جزء من اقليم مصر».

وأوردت رسالة الدكتوراه الاسانيد القانونية لوضع الجزيرتين المصريتين فى مناسبات مختلفة وخاصة ما افادت به وزارة المالية فى ردها على وزارة الحربية بتاريخ ١٤/ ٢/ ١٩٥٠ بكتبها رقم ف٢١٩- ١/ ٤ بأن مصلحة المساحة أبلغت بأن اللوحة رقم ٦ جنوب سيناء من مجموعة خرائط القطر المصرى فى طبعتها الأولى عام ١٩٣٧ (أى بعد قيام السعودية بخمس سنوات) قد بينت أن جزيرتى تيران وصنافير قد لونت المرتفعات فى جزيرة تيران بنفس الألوان التى بينت بها المرتفعات فى الأراضى المصرية بتلك المجموعة بينما تركت الاراضى الأجنبية بيضاء وأكدت وزارة المالية أن جزيرة تيران تدخل ضمن الأراضى المصرية [1]. (لاحظ ما قرره الدكتور مفيد شهاب فى مذكرة وزير الخارجية المصرى إلى مجلس الوزراء حول لون الجزيرتين على الخرائط).

ويلاحظ أن خطاب الفيصل الأول إلى الدكتور عصمت عبد المجيد قد أشار إلى اجتماع معه فى نيويورك فى ١٦/ ٢/ ١٤٠٩ هجرية تطرق فيه إلى بحث موضوع الجزر وأن عصمت عبدالمجيد أبدى (من تلقاء نفسه) عدم وجود أى اعتراض أو تحفظ فيما يخص سيادة المملكة على الجزيرتين.

وقد نشر مجلس الوزراء ما سماه اجتماعا حول مسألة تيران وصنافير فى ٤/ ٣/ ١٩٩٠ أى بعد مضى قرابة العام والنصف على خطاب سعود الفيصل

(١) رسالة سنجر، مرجع سابق، ص٢٦٦.

الثانى ويقول عصمت عبدالمجيد فى مذكرته التى وقعها مع الدكتور مفيد شهاب أنه وعد الامير سعود الفيصل فى لقائه معه فى نيويورك فى سبتمبر ١٩٨٨ على هامش أعمال دورة الجمعية العامة «بأننا لا نعترض على سيادة المملكة على هاتين الجزيرتين وأن مصر قامت باحتلال الجزيرتين عام ١٩٥٠ لحمايتهما من إسرائيل وأن الجزيرتين تتبعان فعلا السعودية والثابت تاريخيا أن السيادة كانت للسعودية حتى احتلتهما مصر بمباركة السعودية»

وقد أشارت مذكرة الدكتور مفيد شهاب إلى أن مندوب مصر فى اجتماع مجلس الأمن بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٦٧ قد أعترف بسعودية الجزر.

وقد راجعت جلسة مجلس الأمن هذه ويمكن للقارئ أن يراجعها على الوثيقة رقم UN DOC A PV 1343@ at 37 (1967) والصحيح أنه ليس منطقيا أن يغير مندوب مصر موقف مصر الثابت من الجزر خاصة فى هذا الظرف الدقيق الذى كان المجلس فيه يغلى بالغضب ضد مصر بعد اغلاق عبدالناصر لمضيق تيران قبل هذه الجلية بأسبوع. ولذلك كان موضوع الجلسة هو الوضع القانونى لخليج العقبة ونحن نأسف لهذه المغلطة ومضطرون إلى إيراد ملخصا وافيا فى الهوامش لتصريحات المندوب المصرى[١].

(١)أكد المندوب المصرى ما يلى:

١- عدم شرعية قيام إسرائيل وكذلك اطلالها على خليج العقبة وأن استيلاء إسرائيل على أم رشرش لا يسمح لها بادعاء السيادة عليها وفقا لقرارى مجلس الامن فى هذا الشأن فى ١٥/ ٧/ ١٩٤٨ و١٨/ ٨/ ١٩٤٨ وكذلك قرار المجلس رقم ٨٩ عام ١٩٥٠ وهو دليل على احتلالها غير القانونى لأم رشرش التى كانت جزءا من الأراضى المصرية فى اتفاقية الهدنة . =

ومما يثير الشفقة ذلك البيان الذى قدمه مركز معلومات مجلس الوزراء مساء ١١ أبريل ٢٠١٦ [١] والذى أشار إلى أن اتفاق ترسيم الحدود لم يكن قرارا فوريا أثناء زيارة الملك سلمان وانما نتيجة دراسات استمرت ٦ سنوات واشارت مرة أخرى إلى اتفاق مصر والسعودية ١٩٥٠ وهو ما لم يحدث لوضع الجزيرتين تحت الادارة المصرية بعد احتلال ام رشرش كما أشار البيان إلى برقيات وخطابات متبادلة تم تحليلها فى هذا الجزء من الدراسة ولكن المثير للشفقة فى هذا البيان ما يلى :

١- ما أسماه البيان وثائق تثبت سعودية الجزر وأشار إلى برقية سرية للسفير الأمريكى بالقاهرة إلى وزير الخارجية الأمريكى عام ١٩٥٠ وذكر ما لم يرد مطلقا لهذه البرقية وقد فندنا ذلك من قبل كما أن هذه البرقية هى مضمون مذكرة الخارجية المصرية إلى السفارة المريكية بشأن نقل مصر لقواتها المسلحة إلى الجزر تحسبا لتحرش إسرائيل بخليج العقبة.

٢- أشار البيان إلى ما أسماه نص خطاب المندوب الدائم فى الأمم

= ٢- أن عدوان ١٩٥٦ لم يغير الوضع القانونى لخليج العقبة ولم يؤثر على حقوق مصر على مياهها الإقليمية وقدم السفير عوض القونى مندوب مصر معلومات مفصلة عن خليج العقبة .
وقد دافع المندوب البكستانى عن إغلاق مصر لمضيق تيران بعد سحب القوات الدولية وقال أن مصر أعادت الوضع الى ما كان عليه قبل عدوان إسرائيل عام ١٩٥٦ وأزالت أثار هذا العدوان.
وقد استظهر المندوب الأمريكى المذكرة المصرية إلى السفارة الأمريكية بالقاهرة فى ٢٨ يناير ١٩٥٠ لكى يدلل أن احتلال مصر لجزيرتى تيران وصنافير كان يهدف فقط إلى حماية الجزيرتين المصريتين ضد أى ضرر أو انتهاك محتمل وأن المذكرة المصرية تعهدت بعدم المساس بحرية المرور .

(١) نص البيان فى الشروق ١٢أبريل ٢٠١٦ العدد ٢٦٢٧ ص٨.

المتحدة بتاريخ ٢٧ مايو ١٩٦٧ واشارته إلى جلسة المجلس يوم ٢٩ مايو ١٩٦٧ التى فندناها حالا) ويؤسفنى ان أقول أن مجلس الامن يوم ٢٧ مايو المشار إليه قد تلقى خطابا من السفير عوض القونى مندوب مصر الدائم فى الأمم المتحدة ولكن فى موضوع مختلف تماما وهو بيان بمظاهر السياسة العدوانية الإسرائيلية [١] منها استيلاء إسرائيل على أم رشرش وضمها رغم قرار مجلس الأمن بوقف اطلاق النار وتوقيع اتفاقية الهدنة والاعتداء على منطقة العوجة وغيرها.

٣- أشار البيان إلى خريطة اعتمدتها الأمم المتحدة فى ١٦ نوفمبر ١٩٧٣ وهذا كلام هلامى لا معنى له وزعم أن الخريطة تبين أن الجزر «تقع جغرافيا وطبقا للقانون الدولى واتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار الصادر من الجمعية العامة للامم المتحدة بموجب القرار ٣٠٦٧ ضمن الاراضى السعودية». وهذا قول لايليق بمجلس الوزراء لأن الاتفاقية المشار إليها لا علاقة لها بالسعودية أو بغيرها كما أنها صدرت فى عام ١٩٨٢ بعد الخريطة المزعومة بتسع سنوات.

٤- زعم بيان مركز مجلس الوزراء أن الدكتور محمد البرادعى أكد فى مقال له فى المجلة الأمريكية للقانون الدولى عام ١٩٨٢ بعنوان معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية والملاحة فى خليج العقبة ما لم يرد فى هذا المقال ثم ما قيمة هذا المقال لكى يعتبره مجلس الوزراء المصرى وثيقة يعتد بها . ولكن الدكتور محمد البردعى رد بنفسه على ما ورد بمقالته وكذب ما ورد فى

(١) الخطاب بوثيقة المجلس رقم S / 7907 فى ٢٧ مايو٦٧ ١٩.

البيان[1].

٥- أكد بيان المركز على أمر آخر يدعو للرثاء وهو وجود قرار جمهورى بتحديد نقاط الاساس لقياس البحر الإقليمى لمصر واخطار الأمم المتحدة به وعلق فى نهاية الفقرة تعليقا غريبا لايقبله عقل وهى أن القرار الجمهورى المذكور «يخرج الجزيرتين من البحر الإقليمى المصرى».

ملاحظات على موقف المسؤولين السعوديين بعد صفقة الجزر:

أولا: تصريحات وزير الخارجية السعودى[2].

صرح الأستاذ عادل الجبير وزير الخارجية السعودى بأن الجزر سعودية منذ عام ١٩٥٠ وقد فندنا ذلك فى المحطة الأولى فى هذا الفصل.

ثانياً: تصريحات السفير السعودى فى القاهرة[3].

أدلى الاستاذ أحمد قطان سفير السعودية فى القاهرة بتصريح للتليفزيون المصري يوم ٩ ابريل ٢٠١٦ وكذلك بتصريحات مماثلة لموقع شئون خليجية يوم ١١ ابريل اعقبه بعدها بعدة أسابيع بتصريح ينفى فيه ما نسب

(١) الشروق العدد ٢٦٢٨ فى ١٣أبريل ٢٠١٦ ص٥ حيث قال الدكتور البرادعى أنه لم يتطرق إلى مسألة ملكية جزيرتى تيران وصنافير فى مقالته المذكورة وصحح البرادعى لمجلس الوزراء المصرى معنى احتلال تيران وصنافير وهو يعنى الحيازة والسيطرة المصرية منذ ١٩٥٠ وأكد أن السعودية مازالت تدعى أنهما جزء من أراضيها وأضاف البرداعى أنه لم يتعرض لمسألة الملكية التى تحسم عادة طبقا للوقائع والوثائق التاريخية والاحتكام إلى القانون الدولى. ومن ذلك يتضح أن القضية ليست فى عدم دقة ترجمة المقال وانما فى نسبة ما يريده البيان إلى المقال.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

إليه. وكان السفير قطان قد نوقل عنه أنه قال للشعب المصرى «لاتحملونا أزمة الجزر واسألوا رئيسكم كيف اثبت لنا أن الجزر هى للسعودية ولم تكن لدينا أية وثائق تثبت ذلك» .

ومن الواضح التناقض بين موقف السفير السعودى والحكومة المصرية وبين موقفين السفير فى القاهرة فى نفس الوقت . يضاف إلى ذلك أن السفير نفسه ناقض نفسه عندما حاول التمشى مع اتجاه السعودية بعدم احراج الحكومة المصرية وذلك بأن نشر ما أسماه خطاب الملك عبدالله إلى الرئيس مبارك على صفحته الشخصية على تويتر[1]. ومما يقدح فى مصداقية هذا الخطاب أيضاً أنها صياغة متماثلة مع ما سبق أن نشره مجلس الوزراء المصرى من خطابات حول الجزر متبادلة بين سعود الفيصل وعصمت عبدالمجيد، والدليل الثالث على الشك فى مصداقيته أنه بلامناسبة والدليل الرابع أن تاريخ الخطاب المشار إليه فى يونيو ٢٠٠٤ ويشير إلى أن الملك عبدالله أثر موضوع الجزر مع الرئيس مبارك الذى اعترف بسعودية الجزر خلال القمه العربية فى شرم الشيخ فى أول مارس عام ٢٠٠٣. نذكر فقط بأنه فى هذا التاريخ كان العراق يتعرض لعمليه غزو شامله من القوات الامريكية والبريطانية بمساعدة عربية فما قيمه موضوع الجزر حتى يسبق هذا الحدث الذى هز العالم بأثره والدليل الخامس والأهم أن الرئيس مبارك نفسه أكد مصرية الجزر وكذب هذا الخطاب[2].

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.